حزب البعث العربي الاشتراكي

إنجازات نهضوية إستراتيجية في العراق بقيادة

صـــدام حســـين

من رمزيّته في الثورة العربيـــة
الى رمزيّته في الثورة العالمية

منظمة الطليعة العربية في تونس

البعث المجاهد على خطى القائد الشهيد صدام حسين

إعادة نشر

منشورات حزب طليعة لبنان العربي الاشتراكي

2007

تنويه وشكر خاص إلى:

- أرشيف موقع (المحرر) الذي شكّل مرجعاً أساسياً في الحصول على خطب الرئيس صدام حسين.
- موقعا (البصرة) و(دورية العراق) في الحصول على بعض الكتابات عن المشروع النهضوي، ومن أهمها:
1- مقال كتبه الباحث حمدان حمدان تحت عنوان (جزاء سنمار لمؤسس مشروع الحداثة في العراق).
2 - مقال كتبه الدكتور فيصل الفهد تحت عنوان: (لأن ثورة تموز عظيمة استهدفها الأعداء).
3 - كما استقدنا في صياغة فصل المشروع النهضوي بشكل أساسي من دراسة قيمة وضعها الدكتور سعد داوود قرياقوس تحت عنوان (ثورة 17- 30 تموز.. ثورة التحديات والانجازات الوطنية الكبرى)، كما وفّر لنا مشكوراً بعض المعلومات من أرشيفه الخاص.
4 - لقد حصلنا على معلومات أساسية عن المرحلة الثانية من المشروع النهضوي من كتاب (العراق: ثلاثون عاماً من مسيرة الخير والتقدم): الصادر عن وزارة الثقافة والإعلام في العراق في العام 1998. مما يدعونا للتنويه بالصديق الذي وفّره لنا من مكتبته الخاصة.

إذا كانت المقدمة هي آخر ما يُكتب فهي أيضاً أول ما يُنشر.

ونحن نقدِّم للكتاب بآخر وقفة عزٍّ أهى بها الرئيس الثائر الشهيد حياته، فظلّ عظيماً، وكبيراً، وهذا ما دلّت عليه مواقفه في آخر لحظات حياته:

لقطات من مواقفه قبل أن يلاقي وجه ربه:

ظل يحدق بالحاضرين في قاعة الاغتيال من دون ان تبدو عليه علامات الوجل، وقال ردّاً على أهازيج أطلقها بعض الحاقدين سبقت تنفيذ الحكم: "هيه هاي المرجلة؟".

وردَّد عبارات من بينها: عاش العراق، ويسقط الاميركيون والمجوس، وعاشت فلسطين، والحرية لشعب العراق المجاهد، والله أكبر والنصر للمقاومة، والخزي والعار لأعداء العراق.

وساد صمت، لم يغلق القائد عينيه، وهتف: "لا قرَّت أعين الجبناء... عاش العراق".

ثم تلا الشهادتين، وتقدم بهدوء الى المشنقة مرفوع الرأس بوجه مكشوف، بينما خاف الجبناء من كشف وجوههم الخبيثة السوداء.

تمهيد

قاصر هذا الكتاب بحجمه عن أن يُلمَّ بكل جوانب دور صدام حسين الذي لعبه أثناء قيادة الحزب والثورة في العراق، والسبب يعود إلى كثرة الإنجازات التي تحققت في شتى جوانب الفكر والنضال والبناء ومواجهة أعداء الأمة..

لكننا في ذكرى استشهاده ببطولة وإباء مع رفيقيه، برزان التكريتي وعواد البندر،

ووفاء له لأنه كان وفياً لأمته،

ووفاء لكل الشهداء الذين عبَّدوا طريق السيادة والكرامة أمام أمتهم،

ووفاء لحزبه الذي يخوض اليوم، جنباً إلى جنب كل الشرفاء في العراق، أشرس معارك المواجهة مع كل أعداء الأمة في معركة الحواسم،

ووفاء لكل من يقاتل الاحتلال الأميركي أينما دنست أقدامه سيادة الدول وكرامة الشعوب،

ولأن في تكريمه تكريماً لهم جميعاً،

كان لا بدَّ من أن نُضيء على دوره المميز في تحقيق الإنجازات النهضوية في العراق بإيجاز وتكثيف، الأمر الذي يعمِّق النظرة في الإضاءة على موقعه الفكري والنضالي في حزب البعث العربي الاشتراكي، والكشف عن حقيقة قيادته للسلطة وأهميتها، وهي الحقيقة التي يجب أن تعمِّق النظرة إلى شخصيته وإلى الانجازات الاستراتيجية التي حققها الحزب بقيادته. فكانت الغاية من الكتاب، الإضاءة على كل ذلك، من الزوايا التالية:

- صدام المفكر الذي تبوَّأ مسؤولياته، في السلطة والحزب، من موقعه كمفكر استراتيجي، وكمخطط سياسي استراتيجي أيضاً.
- صدام الرئيس الثوري الوطني الذي قاد السلطة في العراق، ومارسها باستراتيجية نهضوية ثورية، فوصل مع حزبه إلى وضع العراق على سكة التطور والنهضة والتجديد.
- صدام القائد القومي الذي قاد العراق باستراتيجية حزب البعث العربي الاشتراكي على أسس قومية عربية، فجعل من التجربة في العراق معلماً يثير مخاوف الذين تقوقعوا في أصداف النخبوية القطرية. ويثير أساساً مخاوف كل الذين يرون في الفكر القومي الوحدوي حاجزاً يحول دون تحقيق أطماعهم الخبيثة في الأمة العربية.
- صدام الثائر العالمي الذي واجه ترهيب الاستعمار والصهيونية وترغيبهما بالرفض والمواجهة السياسية، واختار طريق الدفاع عن سيادة أمته وكرامتها بالمقاومة العسكرية. وهو الذي أشرف على تأسيس المقاومة العراقية قبل الاحتلال وقادها من الخندق والأسر والاغتيال، فأنعش بدوره حركة التحرر العالمية، التي ظهرت أهم معالمها في دول أميركا اللاتينية.

ونحن نتمنى أن نكون قد أدينا الغرض مما أردنا أن يكون إسهاماً في الوفاء لقائد عظيم، نتمنى أيضاً أن يكون ما بدأنا به نواة لعمل أوسع وأشمل، لدراسة التجربة كونها أصبحت ملكاً للعراقيين والعرب وللشعوب التي تتوق إلى النهضة الحضارية والتحرر من الاستعمار والصهيونية.

الفهرست

تمهيد في سيرته الذاتية
الفصل الأول: صدام حسين مفكرٌ قوميٌ استراتيجي
أولاً: منهجيته استراتيجية فكرياً وسياسياً
ثانياً: ثوابته الفكرية: لا تغيير من دون تحرير العقول فالسواعد
ثالثاً: رؤية صدام حسين لمستقبل العلاقات مع الثلاثي المعيق لتطور الأمة:
1- النظام العربي الرسمي.
2- النظام الدولي للرأسمالية العالمية، الصهيونية.
3- الإقليم المجاور للوطن العربي وخاصة النظام الإيراني.
الفصل الثاني: مواجهة الأحداث الكبرى:
أولاً: الحرب العدوانية الإيرانية ضد العراق.
ثانياً: (أم المعارك) استئناف لـ(لقادسية الثانية)
ثالثاً: (معركة الحواسم) في آذار من العام 2003
الفصل الثالث: ملامح من المشروع النهضوي في العراق
أولاً: مقدمات تمهيدية فكرية وسياسية:
1- ثوابت المشروع النهضوي الفكرية والسياسية
2- نظرة سريعة ومكثفة على المشروع النهضوي
ثانياً: المرحلة الأولى (1968 – 1980)
1- الاهداف التنموية لثورة 17-30 تموز 1968:
2- تأميم النفط
3- بواكير خيرات التأميم تأسيس البنى التحتية النفطية
4- في تأسيس البُنية المعرفية:
أ - بناء مؤسسات البحث العلمي:
ب - التوسع الكبير في تعليم الشعب وتطوير قدراته.
ج - تعزيز دور المرأة.
د - النهضة الفنية.
5 - ثورة في القطاع الصناعي وتنميته

أ - أهداف خطة التنمية الصناعية

ب - استراتيجية التصنيع في العراق

ج - الانجازات الصناعية – القطاع العام

د - أهم المشاريع الصناعية المنجزة

6 - التطور الزراعي بعد ثورة 17 - 30 تموز

أ - أهداف خطة التنمية الزراعية

ب - المنجزات الزراعية لثورة 17- 30 تموز

7 - في البنى التحتية الأخرى

أ - البنية العسكرية:

ب - المرافق الحيوية:

ج - الخدمات العامة:

8 - استثمار العلاقات الاقتصادية الخارجية لدعم قضايا الأمة العادلة.

ثالثاً: المرحلة الثانية من المشروع (1980- 1991).

1- الإصلاحات الهيكلية في الاقتصاد الوطني:

2- مؤشرات قطاعية

3- النقل والمواصلات

4- خدمات التربية والتعليم

5- الخدمات الصحية والاجتماعية

6- السدود والأنهر

7- استراتيجية الدفاع عن الوطن

- خاتمة

تقديم

بشهادتك يا أبا الشهداء ازددت شموخاً

بشهادتك انتصرت الكرامة على جيوش الاحتلال

يوم عزٍّ آخر يطل على العراق والأمة العربية، صبيحة عيد الأضحى المبارك، في العاشر من ذي الحجة 1427هـ، الثلاثين من شهر كانون الأول من العام 2006م.

يوم عزٍّ في تاريخ الأمة،

يوم عزٍّ لا يفقهه إلاَّ أصحاب الكرامة من الذين نذروا أنفسهم في سبيل أمتهم منذ الشهقة الأولى حتى الرمق الأخير،

يوم عزٍّ لا يفقهه إلاَّ المؤمنون، رفاق صدام حسين

يوم عزٍّ لا يفقهه إلاَّ المقاومون على أرض الرافدين، وعلى كل ساحة عربية تشتعل فيها نار المقاومة.

ولا يفقهه إلاَّ أصحاب الكرامة من الصادقين في محبة أمتهم، والمدافعين عن سيادتها.

يوم العز هذا سطَّر أحرفه بالشهادة العظمى صبيحة هذا اليوم الرئيس صدام حسين، رئيس جمهورية العراق، الأمين العام لحزب البعث العربي الاشتراكي .

أيها الشعب العربي العظيم

أيها المقاومون في كل أنحاء الأمة وأقطارها

أيها الرفاق في المقاومة العراقية البطلة

يا رفاق الشهيد

لقد رسم صدام حسين لكم خط البداية والنهاية، خط مقاومة الاستعمار والصهيونية، خط مواجهة الخونة وفضحهم، ومواجهة الذين ارتكبوا فعل الخيانة العظمى، خط مواجهة المتقاعسين والساكتين عن استباحة كراماتهم، خط الشهادة حتى تحقيق النصر.

لقد رسم صدام حسين بشهادته سقف الانتماء إلى هذه الأمة العظيمة ومبادئها.

لقد حذا الرئيس الشهيد خط من سبقه من قادة الأمة وعظمائها التاريخيين، ولم ترهبه كما لم ترهبهم كثرة العدو، ليقينهم بأن المؤمنين منتصرون لا محالة إذا أمسكوا إيمانهم بأيديهم، ورهنوا حياتهم في سبيل مبادئهم حتى الشهادة، وأنت آمنت أيها الشهيد القائد بمبدأ "إما النصر وإما الشهادة".

لقد حذا الرئيس الشهيد، حتى آخر لحظة من حياته، خط وحدة العراق والعراقيين في مواجهة الانفصال والانفصاليين، ودعا في رسالته الأخيرة إلى اجتماع العراق بجناحيه، بل أجنحته كلها، لمواجهة الاحتلال والعدوان، وليس لأي شيء آخر قبلهما.

لقد دعا إلى التحام العراقيين على خط المقاومة، ودعا المقاومين إلى الاستمرار فيها، لأنه ليس هناك انتصار من دونها. دعاهم وقد رسم لهم ذلك بدمه ودماء فلذات كبده، ولبَّى رفاقه في الخندق النداء وهم مستمرون، وثابتون.

أيها المقاومون على أرض الرافدين

أيها الشعب العربي العظيم

أيها المؤمنون في كل مكان

لقد راهن الاحتلال الأميركي، منذ أسر صدام حسين في 15/ 12/ 2003، على أن الأسر سوف يدفع المقاومة العراقية إلى موقع الضعف، والاضمحلال، فازدادت أواراً واشتعالاً، وراح العدو المحتل يئن من كثرة الجراح.

وراهن على أن الحكم بإعدامه سيدفعه إلى الاستسلام، ويدفع المقاومة للرضوخ إلى شروط الاحتلال، وجرها إلى طاولة المساومة، فرفضت المقاومة وقائدها وثبتا على أنهما لن يتنازلا عن شبر واحد من أرض العراق، مباشرة أو مداورة.

إن الاحتلال يراهن اليوم على الغاية ذاتها، إلاّ أن ردَّ المقاومة كان أسرع مما يتصورون، فقد أعلنت أنها لا ولن ترضخ، بل عقدت العزم على الاستمرار بزخم أقوى وعزيمة أشد، وهي تُنزل بالعدو المحتل الخسائر الفادحة، وتوعَّدت بأن ضرباتها القادمة ستكون أكثر إيلاماً.

أما سر رهان الاحتلال فلأنه يحسب أن المقاومة فرد، وهذا الفرد هو صدام حسين، حينما يغيِّبه ينهي معه المقاومة، ولكنه تغافل، كما هي عادته دائماً، أن المقاومة مؤسسة، كما الحزب الذي قاده صدام حسين مؤسسة أيضاً، يغيب عنها فرد أو أفراد ولكنها تمتلك مخزوناً لا ينتهي ممن يسلكون طريق المبادئ التي آمن بها قائدهم.

لقد سلك صدام حسين طريق الشهادة.

وصمَّمت المقاومة، بإرادة كل المقاومين وإيمانهم منذ انطلاقتها، على الاستمرار. فكلما هوى مقاوم، يحمل بندقيته مقاومون.

أما الاحتلال الأميركي وعملاؤه وشلة الخونة من الصفويين الشعوبيين الذين استقطبهم، وأمرهم بتوقيع الحكم بإعدام صدام حسين ورفاقه، ونفَّذوه بكل خسة الخونة ودناءتهم، فسينالون عقابهم، وليس ذلك اليوم ببعيد.

أيها الشهيد القائد

ستبقى شامخاً، وستبقى قائداً، برمزيتك ومبادئك، وستبقى رؤوسنا شامخة بأمثالك، وهذا هو خط البعث الذي سلكته، وهو الخط الذي على هديه سائرون.

سيبقى دمك وقوداً تستمد منه المقاومة مخزونها الثوري، وسيبقى ماثلاً في زنود الثوار. وستبقى الرمز الأكبر، والنقطة الكبرى المضيئة ليس في تاريخ العراق والأمة العربية فحسب، بل في تاريخ المقاومة العالمية في كل مكان أيضاً.

أيها الشهيد القائد

ستبقى أمثولتك درساً مخيفاً لكل من تسوِّل له النفس في العدوان على الأمة، وستبقى الشبح الذي يرهب المسؤولين عن الاحتلال ويؤرق مضاجعهم، ولا يستثني المنسقين معه، والمتواطئين، هذا بالإضافة إلى عملائه والخونة في هذه الأمة. فلهم جولة ولروح المقاومة العربية جولات.

وكانت أمثولتك في الشهادة خط البداية للبعثيين، وستبقى لهم خط المواصلة والاستمرار على درب تحقيق الأهداف والاستشهاد.

وستبقى نار المقاومة مستعرة حتى تطهير العراق من دنس كل محتل خبيث، وكل خائن لئيم.

كما ستبقى نار المقاومة جاهزة للاشتعال في كل قطر عربي يتعرَّض للعدوان والاحتلال.

وإنه عهد الثورة حتى النصر والتحرير

تمهيد في سيرته الذاتية

وُلد صدام حسين عبد المجيد التكريتي بتاريخ (28 ابريل، 1937)، في قرية العوجة التابعة لمحافظة صلاح الدين لعائلة تمتهن الزراعة. توفي والده قبل ولادته بخمسة شهور. وقام خاله، خير الله طلفاح، برعايته حينئذ. وانتقل للعيش معه في بغداد عام 1947.

تزوجت أمه للمرة الثانية إبراهيم الحسن وأنجبت له ثلاثة أخوة. في سن العاشرة، انتقل الى العاصمة بغداد حيث قام بالعيش مع خاله. لاحقاً وبتوجيهٍ من خاله، التحق صدام بثانوية الكرخ الو طنية في بغداد.

وفي سن العشرين، أي في العام 1957، ارتبط بحزب البعث العربي الاشتراكي، الذي كان يعمل سراً في تلك الفترة في العراق.

بعد عام من انضمامه شارك حزب البعث بثورة 14 تموز من العام 1958، التي تمكنت من الإطاحة بالنظام الملكي القائم. ومن بعدها استأثر الشيوعيون بالسلطة بالتعاون مع رئيس الوزراء عبد الكريم قاسم. ونكّلوا بالبعثيين أيما تنكيل. ومن جراء ما لحق بالبعثيين، حاولوا في العام 1959اغتيال عبد الكريم قاسم، وكان صدام حسين مشاركاً فيها، ولكن قاسم نجا. وفي المحاولة أصيب صدام حسين بطلق ناري في ساقه، فلجأ إلى سوريا ومنها الى القاهرة. وفيها تابع الدراسة الثانوية بمدرسة قصر النيل، منذ العام 1959 حتى تخرجه منها في العام 1961، وانتسب إلى كلية الحقوق في جامعة القاهرة حتى العام 1963، حيث أكمل دراسته لاحقاً في جامعة بغداد. وقضى حياة النفي السياسي، منشغلا بالأحداث التي تدور في بلده، وكان يتقاضى مرتباً بسيطاً تصرفه له حكومة الجمهورية العربية المتحدة (مصر وسوريا آنذاك). في تلك الأثناء كثف نشاطه في فرع الحزب بالقاهرة، وانتخبه زملاؤه عضوا في اللجنة القيادية لهذا الفرع.

لكنه عاد إلى العراق بعد أن تسلم حزب البعث العربي الاشتراكي السلطة، في العام 1963، إلا أنه سُجن بعد تسعة أشهر عندما انقلب عبد السلام عارف، الذي كان رئيساً للجمهورية، على الحزب وأبعده عن السلطة.

تمكن صدام حسين من الهرب من السجن في العام 1966، وانتخب عضواً في القيادة القطرية لحزب البعث، الذي تمكن في العام 1968 من تفجير ثورة 17 – 30 تموز. وما لبث أن تولى رسمياً منصب نائب رئيس مجلس قيادة الثورة في كانون الثاني من العام 1969. وفي 17 تموز من العام 1979 تبوأ منصب رئاسة الجمهورية وأمانة سر قيادة الحزب بعد استقالة الرفيق أحمد حسن البكر بسبب حالته الصحية.

كان صدام حسين طوال وجوده في السلطة يعمل من 14 إلى 16 ساعة يومياً. ومن بين أهم الأعمال التي لاقت ترحيباً من العامة في بداية توليه السلطة الإفراج عن آلاف المعتقلين، وقال كلمة في المناسبة، جاء فيها: «إن القانون فوق الجميع، وإن اعتقال الناس دون إعمال القانون لن يحدث ثانية أبدا»!!

وعمد صدام حسين إلى التقرب للشعب العراقي حتى وصفه أحد المعارضين الكبار بقوله: «لقد أبدى صدام تفهمًا حقيقيًا لأحوال الناس البسطاء أكثر من أي زعيم آخر في تاريخ العراق».

وطوال فترة مسؤولياته في السلطة حصلت أبرز الإنجازات التالية:

-تأميم شركة نفط العراق (I.P.C) التي كانت تستغل ثروات العراق الطبيعية، في الوقت الذي كان فيه العراق مديوناً وفقيراً: ففي الأول من حزيران 1972، قاد صدام حسين عملية تأميم شركات النفط الغربية، التي كانت تحتكر نفط العراق. وفي 1/ 3/ 1973، انتصرت الثورة في معركة التأميم، واستطاع الحزب متابعة خططه الطموحة بتطوير العراق بعائدات النفط الكبيرة بعد التأميم الخالد. وبفترة لا تتجاوز عدة سنوات، قدمت الدولة الكثير من الخدمات الاجتماعية للعراقيين ، الأمر الذي كان غير مسبوق في أقطار الأمة العربية، وفي دول الشرق الأوسط الأخرى. وتابع النظام الذي قاده الحزب في العراق «الحملة الوطنية لمحو الأمية» وحملة «التعليم الإلزامي والمجاني في العراق» لمختلف المراحل الدراسية. وتحت رعايته، أنشأت الحكومة مؤسسات التعليم الكلي المجاني، حتى أعلى المستويات العلمية؛ وتعلم ملايين العراقيين القراءة في السنوات التي تلت إطلاق تلك البرامج. كما دعمت الحكومة عائلات الجنود، ووفرت العناية الصحية المجانية للجميع، ووفرت المعونات المالية للمزارعين. وأنشأ العراق واحداً من أفضل عشرة أنظمة للصحة العامة في الشرق الأوسط والعالم. وفي 11 آذار من العام 1973، حصل العراق، من الـ(UNESCO)، على الجائزة العلمية والثقافية.

وكان الحزب، في أثناء نيابة صدام حسين للرئاسة، قد تفاوض ووصل إلى إصدار بيان 11 آذار 1970، مع الأكراد، منحهم فيه حكماً ذاتياً لم يحصلوا على مثيله من الدول المجاورة الأخرى التي ينتشر فيها أكراد. ولكن الاتفاق تعرَّض، في آذار من العام 1974، لمحاولات تأجيل وتخريب بفعل تحريض من شاه إيران، ودعم من الأميركيين. في حينه تمرَّد الأكراد في الشمال، وكانت النتيجة قتالاً قاسياً بين الحكومة العراقية والجماعات الكردية الانفصالية المسلّحة. وقد دفع الصراع الحكومة العراقية إلى طاولة المفاوضات مع إيران في آذار من العام 1975 توصَّل فيها الطرفان الى إعلان اتفاقية الجزائر التي اشتملت على تنازلات بخصوص الخلاف الحدودي، وتوافقا على تقاسم السيطرة على شط العرب، الممر المائي الواقع جنوبي العراق وجنوب غربي إيران، مقابل ذلك أوقف شاه إيران تقديم الدعم المادي والعسكري للأكراد في شمال العراق الأمر الذي مكّن الحكومة العراقية من إخماد الأعمال الانفصالية الكردية.

-حقَّق الحزب قيام الجبهة الوطنية والقومية التقدمية في 16/ 7/ 1973، بالتحالف مع الحزب الشيوعي العراقي، والحزب الديموقراطي الكردستاني، وشخصيات قومية وديموقراطية، وهما حقَّق أول تعددية سياسية في المنطقة.

-سعى الحزب، بقيادة صدام حسين، إلى أن يلعب العراق دوراً ريادياً في الشرق الأوسط. ففي العام 1972، وفي أوج ذروة الحرب الباردة، عقد العراق معاهدة تعاون وصداقة أمدها 15 عاما مع الاتحاد السوفيتي. وبموجبها حصل العراق على أسلحة وعدة آلاف من الخبراء. وكذلك حصل على دعم سياسي واقتصادي من الاتحاد السوفياتي ودول المنظومة الاشتراكية السابقة.

-وثّق علاقات العراق مع فرنسا منذ التأميم، في العام 1972، مؤسساً لعلاقات اقتصادية وطيدة معها.

-لعب دوراً مهماً ضد اتفاقيات كامب ديفيد بين مصر و«إسرائيل»، عبر عقد قمة بغداد في العام 1978، التي عزلت نظام أنور السادات.

-أطلق مشروع التقدم النووي العراقي في السبعينيات من القرن الماضي، وذلك بدعم فرنسي. وبنى الفرنسيون في حينه أول مفاعل نووي عراقي. وتم تدميره بعدوان جوي «إسرائيلي»، في 7 حزيران من

العام 1981، خوفاً من محاولة العراق إنتاج مواد نووية تسليحية. وتجدر الإشارة الى أن ذلك العدوان حصل في أثناء انشغال العراق برد العدوان الإيراني على أراضيه وسيادته الوطنية.

-ومنذ العام 1980 بدأ العراق يتعرَّض لسلسلة من الاعتداءات قادتها أطراف طامعة في احتلاله، أو تغيير النظام السياسي فيه، ليس لمآرب معادية للعراق فحسب، بل لأغراض تستهدف الأمة العربية بكاملها، فكراً وسياسة واقتصاداً. وقد أفردنا الفصل الثاني من هذا الكتاب لإلقاء الضوء المكثف على أهدافها ووسائل مواجهتها.

-كان من أهم إنجازات الثورة تعميق الهوية الوطنية العراقية ومبادؤها القائمة على المساواة بين مكونات الشعب، واعتبار الوحدة الوطنية سنداً للوحدة القومية العربية. وقد تمثلت تلك الإنجازات من خلال تعزيز دور المرأة، وضمان حقوقها ومساواتها بالرجل باعتبارها عنصراً أساسياً في عملية التنمية الشاملة. وكان الوجه الآخر لتلك المبادئ هو ضمان حقوق الأقليات كلها، من دون أي استثناء، وإشاعة التسامح والتعايش بين شتى التعدديات العرقية والدينية.

-بناء المجتمع المدني على أسس ديموقراطية تبتدئ بالمشاركة الشعبية في صنع القرار وتنفيذه، وتمر عبر تعزيز دور الاتحادات والمنظمات المهنية والنقابية، وصولاً الى تكريس الممارسة الديموقراطية البرلمانية وتطويرها.

-كانت قيادة الثورة ترى، استناداً الى استراتيجية حزب البعث الفكرية والسياسية، أن من مهماتها أن تؤطر أوسع حالة اعتراض ومواجهة ضد الاستعمار والصهيونية، وهذا ما دفعها إلى دعم حركات التحرر الوطني في مختلف أنحاء العالم، ومساندة حركة عدم الانحياز، والتعاون بين الدول والشعوب على أساس التكافؤ والاحترام والمصالح المتبادلة، والتفاعل والحوار بين الحضارات لبناء عالم آمن وخالٍ من الجشع والاستغلال الرأسمالي، بما يحمل من أطماع في الهيمنة على الشعوب ومقدراتها.

ولأن العدوان الأخير، في آذار من العام 2003، الذي كانت نتائجه احتلال العراق، أصبحت أهدافه بالوضوح الكافي كونه معاصراً، ولا يزال يشهد فصولاً، يكفي أن نشير إلي دور صدام حسين في الإعداد لمواجهته على قاعدة الكفاح الشعبي المسلّح، الذي أثبت نجاحه بكفاءة عالية، أرغمت إدارة بوش، التي خططت له ونفذّته، الى التراجع عن زعمها السابق بالنصر، والاعتراف بصعوبة تحقيقه، وهي حريصة في أية استراتيجية ستضعها للمراحل اللاحقة على أن لا تُظهر أن جيش الولايات المتحدة الأميركية خرج مهزوماً من العراق.

بتاريخ 30/ 12/ 2006، وفي صبيحة عيد الأضحى المبارك، استشهد القائد صدام حسين اغتيالاً، استناداً إلى حكم بالإعدام، أمر به الاحتلال الأميركي، وأصدرته محكمة غير شرعية بكل المقاييس، ونفَّذته زمر عميلة حاقدة.

الفصل الأول

صدام حسين مفكر قومي استراتيجي عقائدياً وسياسياً

أولاً: منهجيته استراتيجية فكرياً وسياسياً

بالإضافة إلى إيمانه بفكر حزب البعث العربي الاشتراكي نظرياً، فقد عمل على ترجمته إلى سياسة عملية، عبر نظرية العمل البعثية. وبفعل كونه يتميَّز برؤى فكرية مبدعة، فقد أغنى فكر الحزب نظرياً وعملياً من خلال تجربته في الحكم. وبناء على تلك الأسس يمكننا الإطلالة، بما يتيح لنا حجم الدراسة، على عمق الاستراتيجية السياسية التي عمل على هديها. ومن أهم مميزات تلك الرؤية أنها لا تنظر إلى نصف الكأس الفارغ في واقع الأمة فحسب، بل أيضاً إلى نصف الكأس الملآن من تجاربها الإيجابية في تاريخها المعاصر، ويربطها بصفحات مشرقة في التاريخ العربي.

وهو باعترافه بأن الأمة تواجه الكثير من الإشكالات لا يلقي التبعة بحصولها كلياً على الآخرين، وإنما يتصدى إلى الاعتراف بأن جزءاً كبيراً منها من صنع الأمة ذاتها، وإن علاجها بشكل صحيح هو من واجبات الأمة أيضاً.

وهو في منهجيته الاستراتيجية يرى ما لا تريد أن تراه تيارات وحركات ذات أعماق إيديولوجية أممية. تلك التيارات لا تريد أن ترى في تاريخ الأمة إلاَّ الهزيمة، لأوطار وأغراض يأتي من أهمها العمل على إسقاط الفكر القومي العربي، وإسقاط كل تجربة ناجحة له في أي ميدان من الميادين.

أين يرى صدام حسين نصف الكأس الملآن في المرحلتين الحديثة والمعاصرة؟

عبَّر الرئيس صدام حسين عن رؤيته لنصف الكأس الملآن في رسالة وجهها إلى العرب والعراقيين، بتاريخ 17 تموز من العام 1998، ولأنه وضع فيها خلاصة رؤية الحزب الاستراتيجية، سنعتمدها مصدراً أساسياً في توضيح مميزاته الفكرية في هذا الجانب.

في رسالته المذكورة، يؤكد أن ثورة 17 - 30- تموز 1968، هي ترجمة لرؤية البعث للثورة العربية، أي أنها أنموذجاً للتغيير الثوري على المستوى القومي، ويعتبرها «ثورةَ الطراز الجديد في الحياة العربيةْ وحياة الإنسانية، بعد أن أصبَحَتْ إنجازاتُها الأساسيةُ معروفَةً لدى مَن يُتابعُ حقيقتها». وهذا الطراز تمثَّل في الإنجازات الحضارية، وتمثَّل أيضاً في حالة الصراع مع مشاريع الاستعمار والصهيونية.

وبمعالجته الجزء المتخلف من حياة الأمة، ومواجهة الجزء المتعلق بالعدوان الخارجي، اعتبر الرئيس صدام حسين أن التصدي للعدو الخارجي، هو الجزء الثاني من استراتيجية التغيير، بينما الجزء الأساسي هو في سلوك طريق الثورة في بناء إنجازات حضارية تُعلي من شأن الأمة وجماهيرها، فيقوى عامل المواجهة مع الخارج.

وإذا كنا سنلقي الضوء على الجانب الأساسي، أي الجانب الداخلي من عملية التغيير، في القسم الأخير من هذا العمل، فسنقوم بإيجاز الاستراتيجية التي يبني عليها الرئيس صدام رؤيته للمواجهة مع الخارج، مستندين إلى نص رسالته المذكورة، وفيها يركّز على حالة إيجابية لم يرها الآخرون، أو ربما قرروا أن لا يروها، وهي المحطات التاريخية التالية:

آخذاً صمود الشعب العراقي، وتحديه للحصار الظالم (1990- 2003)، ذلك الصمود المبني على حالة نضالية قومية تاريخية، توجَّه بخطابه إلى العرب الذين يَرهَبُون جانب أميركا ويخشون من سطوتها، ليذكّرهم بأن عامل المواجهة في الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي، على الرغم من ضعفه، قد حصَّل للأمة مكتسبات لا يراها من يعتقدون أن التاريخ سيتوقف عند حدود حياتهم الزمنية، ومن الذين ملأوا الدنيا ضجيجاً بالترويج لـ«خطاب الهزيمة العربية»:

ليست المؤسسات الدولية هي التي سترفع الظلم عن العراق، كأنموذج لإحدى حالات الظلم اللاحقة بحقوق الأمة العربية، واستطراداً "إن الحصارَ لا يُرْفَعُ بقرارٍ جمعيٍّ من مجلس الأمن، مثلَما صُوّرَ بأنهُ قدْ أُتُخذَ بقرارٍ جمعيٍّ منهُ"، وإنما يحصل ذلك، أو لا يمكن أن يحصل، إلاَّ بتلازم عامليْن اثنين، وهما: إذا "ثَبتَ العراقيونَ على الموقف، وازدادَ وُضوحُ معاني هذا الموقف لدى العربْ، وازدادُوا تفاعُلاً معهُ".

فهل شروط تلازمهما متوفّرة؟

على العكس مما يحسبه الآخرون، بسبب جهلهم للوقائع، أو تجاهلها، يرى الرئيس صدام حسين أن هذا ممكن. والممكن عنده هو تاريخي حصل بالفعل، وإن كان بشكل ظرفي ومتقطّع، حتى وإن لم يكن بالمستوى المطلوب فإنه قدَّم للأمة مكتسبات إيجابية في مسيرها نحو التغيير.

وبمثل هذه الروحية والموقف يخاطب العرب، ليستنهض فيهم روح الموقف القومي الذي يصب في مصلحة الأمة، وهو يبني خطابه الاستراتيجي على دروس صفحات التاريخ الإيجابية. فهو يرى أن ثَمَّةَ دروساً غنية «في التاريخ، تؤشرُ، باستحضارها، جانباً ممَّا هو ممكنٌ، وغيرُ ممكنْ».

تتواصل حلقات تاريخ الأمة منذ ثمانية آلاف عام حتى الآن

يستند الرئيس صدام حسين في رؤيته التاريخية للأمة إلى مرحلتين متكاملتين: التاريخ القديم بما له علاقة في التكوين الحضاري للأمة، والتاريخ الحديث والمعاصر.

أما رؤيته للتاريخ من زاوية التكوين الحضاري للأمة، فإنه يبدأ عنده من مرحلة التكوين التاريخي لحضارة أرض الرافدين، التي تعود جذورها إلى ستة آلاف سنة قبل الميلاد، بفاصل زمني يقارب الأربعة آلاف سنة عن التكوين الحضاري للأمم الأخرى. ويشخّصه في خطابه في العام 1999، بمناسبة الذكرى الحادية عشرة ليوم النصر، في 8/ 8/ 1988، من خلال الأسئلة التالية:

"لماذا دمرت بغداد عام 1258 للميلاد؟ ولماذا دمرت بابل عام 539 قبل الميلاد؟ ولم تدمر بصورة نهائية روح الإنسان فيهما ويتقطع فيه الأمل والرجاء لينهض من جديد؟ ولماذا كانت غفوة بغداد طويلة بحدود ثمانية قرون؟ ولماذا صحت بغداد مرة أخرى ولم تنثن أو تلتو، أو تتوقف، أو تساوم؟".

ليجيب: "لأن الوصول إلى القمة بسلوك طريق العمل والمعاني العالية، هو حالة متكررة في تاريخ العراق وتاريخ الأمة، ... عندما يصلان إلى القمة غالباً ما يمكثان عليها ... وأنهما بسبب خصائصهما لا يتدحرجان على عجل إلى سفحها"، نظراً "لعمق ومستوى الاقتدار والحكمة في عقول وضمائر حداتها، وصدق محبتهم لمعاني ومسلك البناء.. فإن إزاحتهم عن القمة لا تكون إلا بتصادم يداهمهم ويأخذهم على حين غرة".

وهو يريد من ذلك إبراز مسألة التكوين النفسي للفرد العراقي والمجتمع العراقي، كجزء من أمة عربية اكتمل تكوينها مع الفتوحات التي قامت بها الدعوة الإسلامية، ذلك التكوين الذي اكتمل نضجه من خلال مقاومة كل الغزوات التي نالت من العراق، وأنزلت به تدميراً وتخريباً، وخاصة ما تعرَّضت له الطفرة الثقافية التي ترعرت في الزمن السابق لغزو المغول في العام 1258م، وما تلاه من غزوات أخرى... وكان العراق في كل مرة ينهض من بين الركام ليعيد بناء نفسه. وفي تلك المحطات الكثير من المواجهة والدفاع عن النفس، لن تمر من دون أن تترك تأثيراتها على البنية النفسية الاجتماعية للعراقي في الدفاع عن سيادته وكرامته. ويبرهن الرئيس صدام حسين أن كل المحطات التاريخية المذكورة لم يكن العراق في أي منها في موقع المعتدي، بل في موقع المدافع، فالمحرر فالباني لكل ما تمَّ تدميره.

إن الإشارة إلى تلك الميزة لا شك تلعب دوراً في معرفة خصائص العراقيين كجزء من الشعب العربي، وهي مما لا يمكن للآخرين أن يتجاوزوه في تحليلهم لمعرفة مصير أية حركة عدوانية ضد العراق. وإن موقع الحركة النضالية في الدفاع عن النفس والكرامة والسيادة، يعتبرها صدام حسين من عوامل الخير التي ترسَّخت في نفس العراقي، وإليها يستند القادة في الاستفادة من الطبيعة الخيِّرة عند المجتمع من أجل أن يقودوها في أية مواجهة ضد كل أنواع العدوان أولاً، والعمل ثانياً من أجل أن تقتدي القوى الطامعة بالعراق بالأنموذج الأخلاقي الذي يمثله المجتمع العراقي، ويعتبر أن دور العراق، الذي يتميز بمثل تلك المواصفات، يمكنه أن يعاون الآخرين "على الاهتداء إلى ما هو خير كجزء من مسؤوليتنا الوطنية والقومية ... بل ومسؤوليتنا وعلاقتنا الإنسانية، سواء مع إيران، أو الأمم الأخرى، منطلقين من رغبة وتصميم دائمين على المساعدة والمبادرة في مد جسور المحبة والسلام، كلما... انفتحت أمامنا فرصها بصورة متوازنة وصحيحة".

وهو يلوم في المقابل الشعوب الأخرى، أو قياداتها، التي لم تستطع أن ترى في العراقي ذلك الأنموذج في التكوين النفسي والروحي، وهذا ما أشار إليه الكثير من المحللين الأميركيين عندما شخَّصوا أسباب فشل الاحتلال الأميركي، فردُّوه إلى الخطأ الأكبر الذي وقعت فيه إدارة جورج بوش عندما قرَّرت العدوان على العراق واحتلاله، هو أنها كانت تجهل طبيعة التكوين النفسي للمجتمع العراقي.

وفي معرض تعليله للخطأ الذي وقع فيه النظام الإيراني عندما أعدَّ لعدوانه على العراق، في العام 1980، أشار إلى تلك الناحية، محدداً الأسباب والنتائج:

أما بالنسبة للأسباب فأشار إلى أن "أن للأمم طاقة ومشاعر وتفكيرا، وتعتمد النتائج ونوعها ومستواها على الاتجاه الذي توجه فيه الطاقة والمشاعر والتفكير، وهنا يلعب القادة دورهم ومسؤوليتهم الحاسمة في تقرير النتائج، في ضوء اختيار الأهداف والطريق، فإن أطلقوا الإمكانات وخصائصها باتجاه التدمير والشر يحصدون ما يتصل بهما".

أما بالنسبة للنتائج، فأشار إلى أن: "حكام ايران، ... لم يزرعوا محبة أو خيراً، لذلك جاءت شعاراتهم بعد انتهاء عهد الشاه متعالية، عدوانية، توسعية،... وأججوا لدى شعوب إيران كل عوامل الكبت والطاقة التي لم تستخدم باتجاهها الصحيح مع العرب بوجه عام فاصطدموا بالسد العظيم المنيع للامة وحصنها الحصين على الجبهة الشرقية، العراق العظيم".

وأما رؤيته للتاريخ في وجهيه الحديث والمعاصر، فيستند إلى النماذج الكلية التالية:

1- كانت جامعة الدول العربية ابتكاراً أجنبياً، تمَّ تأسيسه من سبع أنظمة قطرية لتكون بديلاً للوحدة العربية، إلاَّ أن الاستعمار القديم لم يستطع «أنْ يَتحَكَّمَ في مسارها اللاحقْ... وهكذا حافظَ الحالُ على الجامعة العربية، وأبقى قدراً منَ الحماسة قائماً لعقد مؤتمراتها، بما في ذلكَ مؤتمراتُ القمة منها». أما السبب فعائد إلى "أنَّ الجماهيرَ القوميةَ، وشعاراتها ونضالَها العظيمينْ، كانتْ باتجاهٍ مضادٍ لإرادة الاستعمار".

2- وَفي العام 1967، بَعَد نكسة 5 حزيرانْ، اجتمعَ العربُ في الخرطومْ، وَسُمّيَ آنذاكَ بـ(مؤتمر اللاءات الثلاثْ)، وفيه أُتخذت قراراتٍ " شكلتْ قاعدةً لصمودٍ عربي هَيَّأ، لاحقاً، إمكانية التحول الى التصدي للعدوان"، وعلى الرغم من حالة الاستهزاء من قراراته والتشكيك فيها، فَقدْ شكَّلَ رفضاً للهزيمة. وكان "إصرار مصرَ عبد الناصر على التحريرْ، القاعدةَ السياسيةَ والنفسيةَ للموقف العسكري في العامْ 1973".

3- وفي مواجهة انزلاق السادات في وحل توقيع اتفاقيات كامب ديفيد، "فقدْ التأمَتْ، في بغدادْ، قمةٌ عربيةٌ عامْ 1978... ولأنَ انعقادَها، ... جاءَ، على أساس رغبةٍ عربيةٍ قوميةٍ، أساسُها الموقفُ الشعبيُ العربيُ الواعيْ، فقدْ أُتخذَتْ قراراتٌ عديدةٌ، طُبّقَ قسمٌ حيويٌ منها، وَشكّلَ القاعدةَ الأساسَ، نفسياً وعملياً، في صمود آخرينَ، وعدم انهيارهمْ، مثلما كانتْ تتوقعُ الصهيونيةُ والإمبريالية".

4- وحادثة طلب العدو الصهيوني، في العام 1980 من الدول الأجنبية نقل سفاراتها إلى القدس، وَقدْ استجابَ عددٌ من الدول للضغط الصهيونيْ، لذلك ولما انعقد لقاء ثنائي بين العراق والسعودية، وصدر بيان عنه، كانت تأثيراته أنه "لَمْ يتوقفْ نقلُ السفارات إلى القدس وحسبْ، وإنما أُعيدَتْ إلى تلّ أبيب حتى السفاراتُ التي كانتْ قد نُقلَتْ إلى القدس".

5- وَفي العامْ 1990، التأمَ اجتماعٌ العرب في قمةٍ عربيةٍ انعقدتْ في بغدادْ، على خلفية التهديدات الغربية ضد العراق فقد "كانَ لقراراتها دويٌ مؤثرٌ على الكيان الصهيوني وصانعي، أو تابعي سياساته العدوانيةْ، وكانتْ الجماهيرُ العربيةُ قَدْ تجاوَبَتْ مع قراراتها، بما هُو محسوسٌ ... حتى كانَ لتلكَ القرارات... رَدُّ فعلٍ انعكاسي في خطط أصحاب المؤامرة السوداء، التي سبقتْ شهرَ آبٍ من عام 1990".

عندما ترضخ الأنظمة العربية لإملاءات العدوان الخارجي تبدأ الهزيمة

وبعد العدوان الثلاثيني في (أم المعارك)، فقد سادت حالة الانحدار والنزول تحت سقف الحد الأدنى الذي كان يحصل في السابق، بفعل إرهاب أميركا للحكام العرب، بحيث امتنعوا عن اللقاءات على أي مستوى كان، وغابت عن المسرح السياسي العربي ظاهرة انعقاد القمم. وهذا أدى إلى تراجع التأثير العربي على الرغم من أنه كان لا يتجاوز الحد الأدنى المطلوب والممكن. فما الذي حصل؟

خضوع عقد القمم العربية لشروط أميركية، جدول أعمال وقرارات: إزاء ذلك، يتساءل الرئيس صدام حسين، من الممكن أن يتصور العرب أي موقف سيتخذون "إزاءَ جدول الأعمال، وَمَنحى قرارات المؤتمرْ، وَبخاصةٍ تجاهَ قضَايا من الواضح أن لأمريكا رأياً واضحاً وَمُحدداً سلفاً تجاهَها، وأن هذا الرأيَ منحازٌ وليسَ حيادياً، ... بينهم وبين عدوهم..؟!".

ويستطرد قائلاً: لقد كانت مجاملة بعضُ العرب لأمريكا، كما يحسبون "على أمَل أن تُراعي صداقَته لَهم"، مراهنين على أنها قد تساعد في حل القضايا العربية الشائكة. وقد تأكّد أنهم واهمين، والدليل أنه "خلالَ عقدين أو ثلاثة عُقودْ، بقيتْ فلسطينْ، وأراضٍ عربيةٌ أخرى، مُحْتلّةْ، وَبقيتْ أولى القبلتين وثالث الحرمين المُطهَّرتينْ، القدسْ، مُحْتلّةْ".

وقد وصلت الأمور إلى تراجع مخيف للعمل القومي العربي شخَّصه الرئيس صدام حسين في نداء وجَّهه للزعماء العرب والشعب العربي في رسالته، بتاريخ 15/ 12/ 2001، بـ"داء القطرية"، الذي عزَّزه الاستعمار الأميركي، لكي يتلهَّى كل قطر عربي، حكاماً وشعباً، بهمومه القطرية. وبالفعل هذا هو الذي حصل، إذ أصبح كل قطر منشغلاً بها، متناسياً قضايا الأمة الأخرى. ولأن هذه النتيجة هو ما يريدها الاستعمار، أي تجزئة الحالة النضالية القومية، أخذ الوهن والضعف ينتاب الأمة، فابتلعها المشروع المعادي قطراً قطراً.

في الوحدة النضالية القومية دواء لمنع الهزيمة

وإزاء هذا الوضع لم ير الرئيس صدام حسين أي حلٍّ إذا لم يكن مبنياً على قواعد "التضامن، والتكاتف، والعمل الجماعي المشترك"، الذي به وليس بغيره، تغدو تلك المشاكل والأعباء، "أخف وزناً".

لم ير الرئيس أن الخلل في موازين المواجهة يعود إلى ضعف إمكانيات الأمة وإرادة شعبها، وإنما يعود إلى "ضعف إرادة أصحاب القرار، أو عدم رغبتهم في أن يتولوا مسؤوليتهم بالحد الأدنى... ناهيك عن التنازل المؤلم عن أبسط حقوق مبادئ القومية العربية". ولهذا يرى أن الحل يقع في تذكُّر "الأهداف الكبيرة لأمتنا"، وأن نجاحها "يتحقق بوحدتنا، وليس بفرقتنا وتناحرنا". ولهذا فإن "الاختيارات والقرارات لمواجهة ظروف حرب وعدوان ... يفرضه آخرون على أمتنا وشعبنا، تستوجب أن تخضع لموازنة رؤية عميقة وشمولية، لتبني ما يدفع الشر، ويرفض الباطل، ... مسنودين من أمتنا وقدرتها العظيمة".

وهو إذ يدعو إلى عملية التطوير والتغيير الداخلي في بنية الأقطار العربية، وعملية المواجهة مع الخارج، فإنما يربطهما مع عمقهما القومي العام. ولأنه يستند إلى فكر حزب البعث العربي الاشتراكي، فقد افتتح رئاسته لجمهورية العراق بتوجيه إعلان قومي إلى الأمة العربية، في الثامن من شباط من العام 1980، يستلهم فيه استراتيجية الحزب الوحدوية، ومن بنوده الأساسية:

1- في مواجهة التحالفات المعادية للأمة على العرب أن يعقدوا اتفاقاً يوحِّد جهودهم، ويوظِّف إمكانياتهم، ويستجيب لتاريخهم وتراثهم.

2- رفض أي وجود استعماري على الأرض العربية.

3- فض النزاعات بين الأقطار العربية بالطرق السلمية، وهذا ينطبق على الدول المجاورة للوطن العربي.

4- تضامن الأقطار العربية في صد أي عدوان يحصل على قطر من أقطارها، ومن أية جهة أتى، ملتزمين بكل الاتفاقيات والمعاهدات والقوانين الدولية. متّخذين جانب الحياد في الصراعات الدولية.

5- العمل على إقامة علاقات اقتصادية بين الأقطار العربية، بما "يعزز الأرضية المشتركة للبناء الاقتصادي العربي المتطور"، و"الابتعاد عن أي تصرف يمكن أن يلحق الأذى بهذه العلاقات أو يعطل استمرارها وتطورها". و"تلتزم الأقطار العربية بمبدأ التكامل الاقتصادي القومي وتتعهد الأقطار العربية المقتدرة اقتصادياً بتقديم كل أنواع المساعدات الاقتصادية للأقطار العربية بالشكل الذي يصونها من احتمالات الاتكال على القوى الأجنبية بما يمس استقلالها وإرادتها القومية".

ثانياً: من ثوابت صدام حسين الفكرية: لا تغيير من دون تحرير العقول فالسواعد.

العربي يملك موروثاً ثورياً وطنياً وقومياً وإنسانياً

إن الأرض العربية تمثّل موطناً وانطلاقة للأديان السماوية، والأديان السماوية تمثّل، في أوقات نزولها، ثورة على التقليد الموروث المتخلف، وهذا ما جعل الوطن العربي صاحب سبق في معاني الثورة والتغيير. وبمثل هذا الموروث ارتبط دور الإنسان في العراق، بالإضافة إلى دوره الوطني والقومي، بدور إنساني أعم وأشمل، وارتبط مع وجوده واجب والتزام الثائر، الذي وضع على عاتقه واجب التغيير الدائم، والثورة على المألوف.

وبمثل هذا الارتباط، تحررت العقول والضمائر، وتحررت السواعد، فانطلقت تبني وتدافع عن البناء، بعد أن صار اليقين أكيداً داخل النفوس، والعقول، والهمم.. وبعد أن أصبح الإيمان بأن الفكرة والأمل قابلان للتطبيق والانتشار الى حيث ينبغي (راجع خطابه بمناسبة ثورة تموز 1999).

وبمثل هذه الثوابت: باعتبار الثورة ثقافة للعربي، وهي مستمرة ومتواصلة وعميقة. وعمقها مرتبط، من ضمن ما ترتبط به، بعلاقتها بثورة الأديان السماوية. والثورة في ثقافة العربي ذات أبعاد إنسانية، وهي يقينية. ولأنها كذلك فهي تغرس الأمل القابل للتحقق. والتحقق لا يمكن أن يحصل إلاّ بجدلية العلاقة بين تحرر العقول والضمائر مع تحرر السواعد. تلك هي ثوابت الثورة كما يحددها صدام حسين.

الموروث الثوري مرتبط بدور الجماهير الشعبية

إن معاني الثورة عنده، أيضاً، ترتبط ارتباطاً وثيقاً مع جماهير الشعب، وهو يرى، في حديثه للمشاركين في مؤتمر القوى الشعبية العربية، أن استراتيجية جماهير الشعب الثورية "نابعة من عقيدتنا، وأن عقيدتنا تنظر للشعب كغاية في كل نضالنا وكفاحنا وجهادنا وبنائنا". وإن الحزب ينظر إلى "الجماهير العربية ودورها، نظرة تاريخية شمولية لا مؤقتة، ولا مجتزأة أو ظرفية، ومبدئية غير مصلحية، ومستمرة لا متقطعة، وثابتة لا مزاجية". وثبات نظرة الحزب لجماهير الأمة، هو هو، "سواء عندما تكون الجماهير العربية بمستوى دورها في هذه القضية أو تلك، أو عندما تكون بمستوى آخر، ويكون فعلها وتأثيرها أقل من مستوى قدراتها الحقيقية، بل إننا نزداد تشبثاً بدورنا ومسئوليتنا القومية والأخلاقية تجاه امتنا وجمهورها عندما تكون بحالة ضعف.. ونفرح وننتشي أيضاً عندما ترتقي بوعيها وممارستها إلى مستوى أعلى".

وترجمة لإيمانه في مقدرة الجماهير وإمكانياتها، أشار في خطابه في العام 1999، بمناسبة ذكرى العدوان الثلاثيني على العراق، إلى هذه الزاوية عندما ردَّ على بعض المسؤولين العرب الذين اتهموه بأنه "مريض بالشارع العربي"، قائلاً: "شرف لنا أن يكون مرضنا حب أبناء أمتنا في الشوارع، والمدن والقرى، والمعامل، ودور العلم والثقافة، والأزقة، والأحياء الفقيرة، والريف، وكم كنا نتمنى أن يصيب هذا المرض المسؤولين العرب المعنيين بدلاً من مرض حب الصهيونية وأمريكا، والاستخذاء أمامهما، وتلبية أوامرهما، والاستجابة لمخططهما على حساب أمن العرب، وقضاياهم ومصالحهم العليا، إذ لو أصاب بعض الحكام العرب مثل هذا المرض (حب الشعب)، لما أصاب الأمة ما أصابها من أمريكا والصهيونية وأعوانهما".

لم تكن نظرة صدام حسين إلى جماهير الشعب العربي نظرة متسرعة ومؤقتة، وإنما كانت نظرة عميقة ومستمرة لإيمانه بصحتها، ويدلّ على صحة استنتاجنا ما أتى ليؤكده حتى وهو في الأسر. لقد نقلت عنه المحامية بشرى الخليل ما قاله في زنزانته، من أنه يعتبر الملايين من شبان العرب وشاباته كأولاده، ويقول إن من له هذا العدد من الأولاد هل يحزن على فقدان ثلاثة منهم، عدي وقصي ومصطفى. وكشفت عن أنه أبلغها فيما أنه لو كان عنده مائة ولد لقدَّمهم فداءً للعراق.

دور القيادة ناظم للإرادة الثورية الشعبية

الثورة كآلة موسيقية تتعاون كل مفاصل المجتمع في العزف عليها من أجل تكوين لحن خالد، وهنا يأتي التناغم بين القيادة والشعب في العزف على أوتار الثورة ليشكّل شرطاً ضرورياً وكافياً للاستمرار بها، والحصول على نتائج ملموسة في التغيير.

تأتي رؤية صدام حسين غاية في الوضوح، عبَّر عنها في أحد نصوصه، يقول فيه: "إننا أهل دار واحدة معاً، وطالما نحمل صفة القيادة فيها، علينا مسؤولية المبادرة والتبصير والتوعية، ومستوى أعلى من الصبر الجميل وطاقة الاحتمال، لنكون مثلاً يستحق الاحترام والتقدير، وندرك معاني المبادئ التي نحملها، وصدقنا تجاهها، ويقيننا بأننا ننتصر بهم وبقيادة كل العناوين البارزة في أمتنا، سواء كانت تلك العناوين والمسميات بين حكام أو قادة مخلصين، أو بين صفوف الواعين المثقفين المضحين المجاهدين الصابرين في

صفوف الشعب والأمة، نساءً ورجالاً، سواءً كانوا بين العسكريين أو المدنيين، قضاة وأساتذة جامعات وفنانين وصحفيين وكتاباً ومهندسين كباراً... وسيكون شباب الأمة وشاباتها الزخم العارم المبصر في كل هذا".

يتابع خطابه الموجَّه إلى رؤساء النظام العربي الرسمي، وملوكه وأمرائه: "إننا نعرف مثلكم تماماً أن الأمة والشعب قد يغفلان، وقد يتقاعسان عن دور أو أدوار ما، ولكنهما لا يمكن أن يغفلا أو يتقاعسا، أو يهزما لكل الزمن وعلى طول الخط، ... إذا كانت لهما قيادة حقيقية مناسبة، عقلاً وضميراً وفكراً وسيفاً، ... وإنما لا ينهزمان ولا يصابان بالغفلة إلا عندما تنهزم عناوين القيادة فيهما، أو يكسلا، أو يخونا.. لذلك لا يكون الشعب والأمة مسؤولين عن أي تقصير، حتى عندما يتراجعان عن دور يفترض أن يتقدما منه الى أمام، وإنما تكون مفاصل القيادات هي المسؤولة. ولم نر أو نسمع عن قائد كان قد استكمل شروط الحد الأدنى للقيادة وأحسن التصرف وجرد سيفه من غمده، من غير أن نسمع أن صليل السيوف لمن كانوا يقفون عن يمينه، وشماله، وأمامه، وخلفه، ... لتنال من طامع أو طاغية أو محتل أو ظالم".

"إن الجماهير مثل أي كائن حي، لا تعمل إلا بغذاء، وغذاؤها الأساس، لكي تسند الحاكم أو القائد، هو إحساسها الذي لا يخطئ عندما يكون القائد، أو الحاكم قد نذر حياته ونفسه لها، ومن أجل عزها ومجدها ورفاهها".

ثالثاً: رؤية صدام حسين الأمين العام لحزب البعث العربي الاشتراكي لمستقبل العلاقات بالثلاثي المعيق لتطور الأمة:

النظام العربي الرسمي، نظام الرأسمالية العالمية، الصهيونية وكيانها المغتصب في فلسطين المحتلة، الإقليم المجاور للوطن العربي وخاصة النظام الإيراني.

إن حالات العداء ضد الوطن العربي، ليست حالة جامدة، وليس العداء قدراً لا يمكن تغييره، بل يعتبره صدام حسين حالة طارئة، وإن كانت طويلة، في تاريخ العلاقات بين شعوب العالم، ولذلك فهي تحمل إمكانية إعادة تصويب مساراتها لكي تتحول إلى علاقات إنسانية ومتكافئة، على قاعدة الاعتراف بمصالح الآخر.

وإن كانت القوى كثيرة ومتنوعة، يطرح صدام حسين حلولاً تأخذ بالاعتبار خصوصية الحل مع كل قوة، حلولاً تتناسب مع زمان ومكان كل قوة، كما تتناسب مع المعايير الإنسانية العامة في العلاقات بين الدول والشعوب، وعلى قاعدة الفصل بين الأنظمة الرسمية لتلك القوى وبين شعوبها.

أما على صعيد النظام العربي الرسمي، فيدعو الأنظمة السياسية، سواءٌ أتم اختيارها شعبياً أم تمَّ فرضها، بأنهم من أهل الدار. ولأنهم معنيين بمصالح الأمة العربية في وحدتها وحريتها ونظامها الاقتصادي، وأعلاه درجة نظام اشتراكي يحقق العدالة والمساواة بين الأقطار ومجتمعاتها، يحضهم على بناء جسور الحوار، لتوفير أفضل السبل لتجميع عوامل القوة في مؤسسات رسمية موحَّدة تستطيع مواجهة أي عدوان آتٍ من الخارج. ويرتبط مع هذه الدعوة حضٌّ للمجتمعات القطرية بأن تأخذ في مسارات نضالها كل قواعد الإخاء القومي، وكل قواعد النضالات المطلبية والوطنية، سواءٌ أكانت ذات مضامين سياسية، تحررية أم تحريرية، أم اقتصادية أم عسكرية وأمنية.

وأما على صعيد بناء علاقات مع دول الجوار الجغرافي، فدعوته تستند إلى قاعدة الاعتراف النهائي بأن الأقطار العربية، على الرغم من واقع تجزئتها سياسياً، ينتمون إلى أمة عربية واحدة، يربط بينهم مصير واحد. وعلى الرغم من أن ما يربطهم مع دول الجوار الجغرافي علاقات الجوار الحسن، حالما تتعدى علاقاتهم تلك الحقيقة، فالعرب معنيون في كل أقطارهم بالوقوف معاً للدفاع عن القطر الذي يتعرَّض للخطر.

ولهذا السبب يرفض صدام حسين والحزب أي غزو، كما يرفضان أية أطماع تحت أي مسمى، وخاصة تحت أية إيديولوجيات مذهبية أو عرقية، تحاول أن تصدِّر نفسها إلى داخل جسد الأمة العربية وتعيث فيه تفتيتاً وفرقة.

أما عن رؤيته للعلاقات بين دول العالم وشعوبه قاطبة، ومنها الدولة الأميركية وشعوبها، فدعا إلى قيامها على أسس إنسانية تأخذ بعين الاعتبار المصالح المتبادلة بين الدول والشعوب. وما جاء في رسالته التي وجهها، من أسره، إلى الشعب الأميركي، بتاريخ 7/ 7/ 2006، يؤكد تلك المبادئ، وفيها دعا الشعب الأميركي إلى اكتشاف الكذب والخداع عند الإدارة الحاكمة، خاصة من خلال إعلانها ذرائع واهية للعدوان على العراق واحتلاله. وهو يلفت نظر الشعب الأميركي إلى أنه لا مشكلة علاقات بين العراق وأميركا إذا امتنع الأميركيون عن وسائل العدوان ضد العراق والأمة العربية. وتكون ترجمة ذلك، مرحلياً، الانسحاب من العراق، واستراتيجياً بالامتناع عن دعم الكيان الصهيوني الغاصب لجزء من الأرض العربية في فلسطين.

وحيث إن واقع العلاقات السائد الآن يدفع بالدول الرأسمالية إلى انتهاج طريق الهيمنة والاستغلال، أعلن الرئيس صدام حسين حلاً وضعه أمام جميع شعوب العالم المُستهدَفة بالعدوان: قائلاً: "إن العراق... يرى أن يتأسس، بين الراغبين من دول العالم، ... تجمع مؤسسي ذو أنظمة ومواثيق متفق عليها، لإقامة تعاون جدي في الميادين الاقتصادية والسياسية والعسكرية، لحفظ التوازن، وتحقيق السلام، ابتداءً في آسيا وما يتصل بها.. على أن ينظر للأمة العربية بأنها أمة واحدة من حق أي من دولها الانتماء إلى هذا التجمع، بغض النظر عن موقعهم الجغرافي، سواء في آسيا أو أفريقيا". وأعلن أيضاً " أن العراق مستعد للحوار، على هذا الأساس، مع الجميع، لبلورة ميثاق هذا التجمع، وهيئاته واختصاصاته، وكل ما يتصل به..".

ويوجز صدام حسين رؤيته للعلاقات مع كل دول العالم وشعوبه، سواءٌ أكانوا جيراناً للعراق والأمة العربية، أم كانوا من الدول والشعوب البعيدة، ويحددها بالمبدأ التالي: إن "مسؤوليتنا وعلاقتنا الإنسانية، سواء مع إيران، أو الأمم الأخرى، منطلقين من رغبة وتصميم دائمين على المساعدة والمبادرة في مد جسور المحبة والسلام، كلما تمكنا من ذلك، أو انفتحت أمامنا فرصها بصورة متوازنة وصحيحة".

وتبقى رؤيته للعلاقة مع الكيان الصهيوني المغتصب لأرض فلسطين، فيعتبرها مسألة مبدئية، لا يحدها تكتيك سياسي مرحلي أو استراتيجي، ومبدئيتها أن الصراع بين الأمة العربية والعدو الصهيوني ليست مسألة فنية، سياسية وعسكرية وأمنية، بل هي مسألة الموقف من مبدأ أحقية الاغتصاب أم بطلانه. وهذا لا يرى أن الصراع المذكور ممكن حله بالتفاوض على حدود جغرافية أو مصالح أمنية أو عسكرية أو اقتصادية أو سياسية بل إن الحل لا يمكن إلاَّ أن يكون بإزالة واقع الاغتصاب أولاً وأخيراً، ولهذا كان شعاره الدائم الذي لم ينساه يوماً ما: "عاشت فلسطين حرة عربية من النهر إلى البحر".

كيف يرى صدام حسين قضية فلسطين على ضوء ثوابته الفكرية؟

"إن فلسطين عربية، وأن الصهيونية ينبغي أن ترحل عنها، وإن من أراد من اليهود أن يتعايش مع أهلها، فإن لأبناء الوطن الواحد حقاً، وإن على المهاجرين إليه حقوقاً والتزامات ينبغي أن يقبلوا بها، أما إذا تعذر عليهم ذلك، فيعود كل الى ديارهم، ولا شئ آخر".

يميِّز صدام حسين بين ما هو واقعي، وما هو يمثل الحقيقة. ورداً على تَهرُّب بعض العرب من دعم معركة تحرير فلسطين، مبررين موقفهم بأن تحرير فلسطين هو مطلب غير واقعي، يواجههم بحقيقتين:

- الحقيقة الأولى تاريخية: و هي أن فلسطين وطن للفلسطينيين.
- الحقيقة الثانية قيمية إنسانية: "لأننا نحب السلام العادل لكل أمم الأرض، لابد أن نتمسك بالسلام العادل لامتنا، تجاه قضاياها".

ويستنتج من ذلك أن من ينكر الحقيقتين معاً فإنكاره نابع عن خوف وضعف. وإن أية "معالجة لا تنصب على هذا الجوهر ستكون معالجة جزئية، إن لم نقل مشوهة ومناقضة للحقيقة". وفيها ما يدفع إلى الاختلاف بين الشعب والحكام، وهذا "لا يُحلُّ إلاَّ بالثورة كوسيلة للتغيير نحو الأفضل".

الفصل الثاني

مواجهة الأحداث الكبرى:

الحروب التي خاضها العراق دفاع عن حقوق الأمة وسيادتها

منذ العام 1980، مروراً بالعام 1991، انتهاء بالعام 2003، خاض العراق، بقيادته الوطنية ثلاثة حروب، روَّجت لها الأوساط المعادية للأمة العربية، بأنها كانت حروباً عدوانية قام بها حزب البعث وصدام حسين ضد جيرانه الإيرانيين في العام 1980، وضد الكويت في العام 1990، وأوجد مبرراً للعدوان الأميركي على العراق في العام 2003، واحتلاله في التاسع من نيسان من العام نفسه. ولأن تلك المواجهات أصبحت علامة فارقة، في تاريخ العراق والأمة العربية، حملها وروَّج لها الإعلام المعادي للأمة العربية ولحزب البعث، بصفتها حروباً عدوانية، وتجاهل أنها كانت مواجهات دفاعية عن حدود الأمة الجغرافية، وعن مصالحها وسيادتها وكرامتها. ولأنها أكبر من أن تتم معالجتها في كُتيِّب محدود، ارتأينا أن نقوم بتسليط أضواء عامة عليها، بتعداد بعض أسبابها الحقيقية، بحيث تأتي المرحلة الراهنة لتساعد على كشف حقيقة أسباب أخرى.

أولاً: القادسية الثانية: صد العدوان الإيراني

صراع بين قوميتين ونهجين إيديولوجيين:

أما وجهها القومي، فلعلاقتها التاريخية مع الصراع العربي - الفارسي.

وأما كونها صراع بين نهجين، فلكون الدولة العراقية، بقيادة حزب البعث، تسير على نهج قومي وطني يضع الولاء للوطن في الدرجة الأولى، والمساواة بين أفراد الشعب، من دون تمييز بين تعدديتهم الدينية والعرقية. ولهذا يعتبر أي مساس بحدود الوطن تعدياً على سيادته، وفي المقابل يحترم سيادة الدول الأخرى

ضمن حدودها الدولية المعترف بها. أما النهج الإيراني فيعطي الولاء للدين أو المذهب أساساً لبناء الدولة. وهي حكماً تعتقد بقيام دولة دينية، وعلى قاعدة الاعتقاد بأن من تكليفاتها أن تنشر «رسالة إلهية»، فهي لا تعترف بالحدود الجغرافية للدول القائمة. وبمثل هذا النهج يُصنّف النظام الإيراني، كنظام ثيوقراطي شيعي، كل من ينتمي الى مذهبه الديني في أية دولة في العالم على أنهم من رعاياه. و يعمل على إعدادهم إيديولوجياً وسياسياً ليكونوا من تابعيه الموالين له كونه المرجعية الشيعية الأعلى في العالم.

إن إي تفسير أو تأويل آخر لأهداف العدوانية الإيرانية ضد العراق ليس إلاّ ذراً للرماد في العيون. وتحت سقف هذه الحقيقة قاد النظام الإيراني حربه ضد العراق. ومن مجريات الحرب اكتسبت في المصطلح السياسي اسم (القادسية الثانية)، تيمناً بالقادسية الأولى التي منع فيها العرب الفرس من غزو العراق منذ مئات السنين.

واجه العراق أثناء حرب (القادسية الثانية) العدوان الإيراني (1980- 1988)، الذي كانت أهدافه إسقاط السلطة الوطنية في العراق، وخطه الاستراتيجي كان «تصدير الثورة» الى خارج إيران، وهو الخط الذي أعلنه الخميني لإحداث ثورات في الخارج لبناء أنظمة سياسية توالیه، قد تشكل دولة الأمة الإسلامية الواحدة في العالم، على أن يكون فيها النظام السياسي مبنياً على أسس مبادئ "ولاية الفقيه". ولعلّ مضمون رسالة الخميني الشهيرة التي أرسلها إلى الرئيس أحمد حسن البكر، قبل اندلاع الحرب، فيها ما يؤكد استغلال إيران للإيديولوجية الدينية، والتي اختتمها بالعبارة المشهورة "والسلام على من أتبع الهدى". وغني عن القول أن الرسول محمد (ص) استخدم هذه العبارة في خواتيم رسالاته الى الملوك والأمراء عندما دعاهم الى اعتناق الإسلام.

ولعلّ ما جاء في حديث لأحد قادة حزب الله في لبنان (نشرته مجلة "العهد"، العدد 55، ص 10) يؤكد حقيقة أهداف إيران التوسعية تحت شعار "تصدير الثورة الإسلامية" إلى الخارج. حيث جاء في حديثه: "إن حركة تغيير شاملة تسود في المنطقة، و"حركة التغيير هذه ليست بعيدة، بل هي قائمة فعلاً، وإنما يُراد لها شمولية أكثر، كحركة التغيير التي بدأت من أرض إيران الإسلام... وبدأت تتنامى من خلال الواقع في لبنان"، لذلك دعا المسلمين في لبنان إلى "أن يكونوا جزءًا من حركة التغيير التي ستشمل المنطقة... المنطلقة من إيران، والتي تمثّل الجمهورية الإسلامية مركزيتها...(فيجب) أن نعمل لبناء أمة مجاهدة... يجب أن نبني جيل صاحب الزمان المهدي المنتظر(عج)". وللإفصاح بوضوح عن المضمون الإيديولوجي الديني لنظام "ولاية الفقيه"، يؤكد على القول: "إن الصهيونية والعلمانية وجهان لعملة واحدة".

ومنذ اليوم الأول لنجاح الحركة الشعبية الإيرانية، كانت ترفع شعار "الوصول إلى القدس عبر بغداد". كما أن الخمينية كانت تنظر إلى نظام حزب البعث نظرة تكفيرية، وانهالت ألوان من "الفتاوى التكفيرية ضد حزب البعث الحاكم في العراق"، وترافقت مع موجات التعبئة النفسية ونبش الكراهية وإثارة الاحتقانات المشوبة بتحريض طائفي تجد نماذجها في خطاب الخميني يوم 24 نيسان 1980، الموجَّه للجيش العراقي، يقول فيه: "اتركوا الثكنات وانفروا ضد الموقف المخزي لنظام بغداد.. تخلصوا من صدام كما تخلصنا من الشاه العميل". وفي الخطاب نفسه يقول: "إن إيران قادرة على احتلال بغداد في غضون ساعات".

وبناءً على تلك الاستراتيجية، التي وصفها صدام حسين في العام 1984: "إن الحرب تبدأ في عقول البشر قبل أن تنشب على الأرض"، واحتذاءً بالتجربة الإيرانية التي قامت على أكتاف التحرك الشعبي، وبناءً على أوامر السلطة الجديدة في إيران، وتمهيداً للحرب المذكورة، أصدرت قيادة الخميني أوامر الى

مناصريها في العراق من أجل القيام بتحرك مماثل لما حصل في إيران لإسقاط الشاه، فكانت من أبرز مظاهره تفجيرات ضد بعض المؤسسات العراقية، حيث وصلت ذروتها في محاولة اغتيال الأستاذ طارق عزيز نائب رئيس وزراء الحكومة العراقية، في نيسان من العام 1980. وكانت محاولة اغتيال الرئيس صدام حسين في العام 1982 في قرية الدجيل من ضمن ذلك المسلسل. وهي القضية التي حكمت فيه محكمة الاحتلال الأميركي على الرئيس بحكم الإعدام.

واستمرت الحرب ثماني سنوات كان الخميني مصراً على استمرارها ورافضاً لكل دعوات إيقافها، والدليل على ذلك إطلاقه للتصريح المشهور الذي رافق قبوله قرار وقف إطلاق النار المرقّم (598) الصادر في 8/ 8/ 1988، وجاء فيه أنه يقبل القرار، ولكن قبوله كان أشبه بـ"من يتجرَّع السم".

لقد سبق القرار المذكور ستة قرارات أخرى صادرة عن مجلس الأمن، بدءاً من القرار (479) الصادر في 28/ 9/ 1980، وما تلاه من قرارات (514) بتاريخ 12 - 7 – 1982، والقرار (522) في 4 - 10 –1982، والقرار (552) في 1 - 6 – 1984، و(582) في 24 - 2 – 1986، و(588) في 8 – 10 – 1986، ثم القرار (598) في 20 - 7 – 1987، وكلها تدعو لوقف إطلاق النار، وعودة الجيوش إلى داخل حدودها الرسمية قبل الحرب، وحل الخلافات بالوسائل السلمية.. وهذه القرارات ملزمة للطرفين المتحاربين، وقد قبلها العراق جميعها، فيما رفضها النظام الإيراني جميعها أيضاً. وهذا يتحمَّل النظام الإيراني، قانونياً، مسؤولية الخسائر البشرية والمادية التي نجمت عن استمرار الحرب مدة ثماني سنوات.

وتجدر الإشارة إلى أن التنظيمات السياسية الانفصالية الكردية: برئاسة مسعود البرازاني، وجلال الطالباني انحازت إلى جانب إيران في الحرب، وقاتلت ميليشياتهما إلى جانب الجيش الإيراني الذي اخترق حدود العراق الشمالية، وفي أثنائها حصلت ما تُسمى بـ"مجزرة حلبجة الكردية" أو بـ"الأنفال"، حيث أثبتت كل الوقائع والتقارير، وبخاصة الصادرة عن (البنتاغون) أن قصف "حلبجة" بالأسلحة الكيماوية كان من النوع الذي لا يملكه العراق، بل تملكه إيران.

وعن إشكالية من بدأ الحرب، ونقلاً عن الباحث حمدان حمدان، يذكر جياندومينيكو بيكو، وكيل الأمين العام للأمم المتحدة السيد ديكويلار، في مذكراته تحت عنوان: "رجل بلا بندقية، نيويورك، تايمز بوكس. راندوم هاوس. 1999" بأن صفقة مرتبة ومثبتة بالوقائع والأسماء والتواريخ، بين إيران والولايات المتحدة عبر الأمم المتحدة، هدفها توسيط إيران لدى المقاومة الإسلامية اللبنانية لتحرير الرهائن الغربيين في لبنان، مقابل تحميل العراق مسؤولية الحرب بما يترتب عليها من مواقف والتزامات وتعويضات. وبالفعل فقد دبّج الأمين العام ديكويلار، رسالة إلى مجلس الأمن جاء فيها «حتى لو كان هناك تعدّ من جانب إيران على العراق فإن هذا التعدي لم يكن يبرر العدوان العراقي على إيران الذي تبعه احتلال عراقي مستمر للأراضي الإيرانية». وهذا الرأي لا يمثّل قراراً للمنظمة الدولية، بل هو رأي شخصي، أطلقه صاحبه، من أجل تسهيل سبل تبادل مصالح بين النظام الإيراني والإدارة الأميركية.

وفي الفقرة السابقة، كما يقول عبد الواحد الجصّاني، ثمة تجاوز مركب واعتداء واضح على صلاحيات مجلس الأمن، من حيث إن هذا المجلس، هو صاحب الصلاحية في تقويم الوضع بين تعدٍ وعدوان، وليس الأمين العام. أما التجاوز الآخر، الوارد في الرسالة أعلاه، فيقع في عبارة "الاحتلال المستمر للأراضي الإيرانية" فيما الوقائع التاريخية تفيد بأن القوات العراقية كانت قد انسحبت من الأراضي الإيرانية في العام 1982، بينما رسالة الأمين العام إلى مجلس الأمن وُجِّهت بتاريخ 1991/12/9. وهنا، يتابع الجصاني، "لا نعلم كيف

يطلق السيد ديكويلار توصيف "احتلال العراق المستمر" مع تاريخ رسالته التي صيغت بعد سنتين ونصف السنة من انتهاء الحرب أصلاً!".

ثانياً: (أم المعارك) (1991) استئناف لـ(القادسية الثانية)

وقع العراق بعد الحرب الإيرانية - العراقية تحت دين يقدر بحوالي 75 بليون دولار. فواجه مشكلة إعادة بناء البنية التحتية العراقية، وحاول الحصول على الدعم المالي، هذه المرة لأجل إعمار ما دمرته الحرب.وكانت هناك مطالب ملحة في مجال فتح فرص العمل أمام مئات الألوف من الشباب العائد من خنادق الحرب، وكانت حسابات القيادة في العراق أنها تستطيع استعادة التوازن بفضل البترول. لكن هذه السوق لم تكن على استعداد للاستجابة بهذه السرعة للأسباب التي سنفصّلها فيما يلي:

إن القيادة في العراق، على الرغم من أنها كانت تخوض حرباً شرسة مع إيران، فقد استمرت في إنجاز مشروعات إستراتيجية. ولأن القيادة كانت متوازنة فقد استطاعت قيادة معركتي الدفاع عن العراق والاستمرار في البناء بنجاح مشهود به. فكان النجاح العراقي قد ولّد إحساساً عند القوى المعادية، وخاصة التحالف الأميركي – الصهيوني، بخطورة ما يترتب عليه استمرار العراقيين في بناء تجربتهم ووصولهم إلى حلقات علمية تكنولوجية متقدمة، ووجود جيش قوي عصري.

ومن تلك المنجزات على سبيل المثال منظومة صواريخ (العابد) حاملة الأقمار الصناعية التي جعلت كل معسكر القوى المعادية يتحرك بتوافق وتنسيق من أجل إحباط تلك التجربة، التي كانت غير مسبوقة في نادي الدول النامية.

ففي الاشهر الاربعة الأولى من العام 1990 تعرض العراق لأزمة مع الغرب بسبب الصواريخ والأسلحة الكيماوية والبيولوجية، ثم بسبب قضية الجاسوس البريطاني الإيراني الأصل بازوفت. وفي ظل التهديد الامريكي والغربي والهجوم الإعلامي على العراق انعقدت قمة بغداد في 28 أيار من العام 1990، لتكون مظاهرة تأييد للعراق في مواجهة التهديدات الأمريكية والصهيونية ضده. وفيها دعا الرئيس صدام حسين إلى التضامن العربي في وجه المخططات الصهيونية والأميركية، وأكّد أن الامة العربية كلها مستهدفة والعراق في طليعتهم. وإن التحالف الأميركي- الصهيوني يستخدم بعض العرب ضد البعض الآخر، ولأن الحرب لاتكون بواسطة الجنود وعلى جبهات القتال فحسب، بل بالاقتصاد أيضاً، فإن العراق يتعرض لعملية تخريب منظمة في اقتصاده. وهناك من العرب من يخربون داخل العراق بالمضاربة على الدينار العراقي لتخفيض سعره.

وقد جاء في كلمته، في الجلسة الختامية للقمة، في 30/ 5/ 1990، بالنص: "فمنذ العام 1986 وكنا آنذاك في الحرب واجهنا ظروفاً كانت صعوبتها قريبة من صعوبات القتال، وخصوصاً عندما ترتبط بالاقتصاد وبموردنا الأساسي الذي هو البترول. ذلك لأن نوعاً من الإرباك ساد السوق النفطي وحصل فيه نوع من عدم الإلتزام في قرارات الأوبك... وإن سبب هذا الارتباك هو عدم التزام بعض أشقائنا العرب بالذات في مقررات الأوبك، عندما أغرق السوق النفطي... وتدنت الأسعار حتى وصلت أحياناً إلى سبعة دولارات، ... وأن كل انخفاض في البرميل الواحد بقدر دولار واحد، ...، فأن خسارة العراق تبلغ مليار دولار في السنة، من هذا نتبين كم هي خسارة الأمة العربية جميعها من كل إنتاجها البترولي في السنة". وأضاف قائلاً: " لذا نرجو من إخواننا الذين لا يقصدون الحرب، أعود لأتكلم هذه المرة فقط ضمن حقوق الكلام في

إطار السيادة عن العراق، فأقول الذين لا يقصدون شن الحرب على العراق أقول إن هذا نوع من الحرب على العراق".

وفي تلك التلميحات كان يقصد الرئيس صدام حكام الكويت. وفي لقاءات ثنائية بين الرئيس صدام حسين مع أمير الكويت، بمناسبة انعقاد القمة، كان يقول له: نطالبكم بمساعدات فتذكروننا بالديون، وحين نذكركم بحصص البترول المتفق عليها حتى لا تنخفض الأسعار تطلبون توقيعنا على التنازل عن أراض عراقية نحن في حاجة إليها لكي نجد منفذاً إلى البحر.

ويُذكَر أنه أثناء اجتماع الأوبك في فيينا في شهر يونيو 1989 لم يخف الشيخ علي خليفة الصباح، وزير النفط الكويتي، رأيه في عدم الالتزام بمسألة حصص البترول. وهو السبب الذي أدَّى إلى انخفاض دخل العراق، بسبب انخفاض الأسعار، بمقدار سبعة بلايين دولار سنة 1989 وهو مبلغ يعادل المطلوب منه لخدمة ديونه في ميزانية تلك السنة. وإن إصرار أمراء الكويت على مواقفهم تلك، أكَّدت ما ذهب إليه العراق بأن الكويت تنفذ سياسة مرسومة يقف وراءها من يحرضها ويساندها على خفض الأسعار.

وقد وجَّه الرئيس صدام رسالة إلى الشعب الكويتي، في 7/ 12/ 2002، كشف فيها الحقائق، وجاء فيها: "إننا ما إن حقق الله لنا النصر في القادسية الثانية المجيدة على من أجج تلك الحرب، حتى فاتحنا المسؤولين في الكويت عن جاهزيتنا لنعطي كل الوقت اللازم لحل الأمور العالقة بيننا، ولشدة ما كانت دهشتنا كبيرة عندما واجهنا المسؤولون عندكم بعدم الاكتراث بدعوتنا تلك".

ولما لم تجد تحذيراتنا آذاناً صاغية عند حكام الكويت، "بأمل حل الأمور بالطرق السياسية، وتحت حساسية وأهمية الدفاع عن النفس، وحماية كل ما هو عزيز، وقعت أحداث الثاني من آب عام 1990". على الرغم من ذلك "وقفتم الموقف الذي نحن آسفون على كل ما وقع عليكم بسببه... وعلى هذا الأساس، فأننا نعتذر إلى الله عن أي فعل يغضبه سبحانه إن كان قد وقع في الماضي مما لا نعرف به ويحسب على مسؤوليتنا ونعتذر لكم على هذا الأساس أيضاً".

أما ما نريد أن تعرفوه هو أن الأميركيين لم يأتوا إلى الكويت لتحريرها، و"قد يقول قائل منكم أن احتلال الكويت ما كان ليحصل لولا دخول جيش العراق إلى الكويت وخروجه منها"، ولأن العكس هو الصحيح، نذكِّركم بما يلي:

- "شهادة الجنرال نورمان شوارسكوف أمام الكونغرس الأميركي في شباط 1990، التي قال فيها نصاً (إن هناك حاجة لزيادة الوجود العسكري الأميركي في منطقة الخليج، محذراً من قدرة العراق على إزعاج جيرانه) حسب زعمه في وقت لم يكن هنالك ما يلوح في الأفق غير بداية ملامح بسيطة للمؤامرة الاقتصادية على إخوانكم في العراق".

- "إن الأميركان كانوا في الكويت يعدون التمارين العدوانية على العراق قبل دخول جيش العراق إليها".

ولو كانوا صادقين بأنهم جاءوا ليحرروا الكويت من جيش العراق، مثلما أعلنوا، يتابع الرئيس صدام حسين، لكان من الواجب عليهم أن يفعلوا التالي:

- الانسحاب من الكويت بعد أن حرروها كما يزعمون، ولـ"قالوا أنهم سيعودون للدفاع عنها لو حاول العراق دخولها مرة أخرى".

- دعوة وجهها جورج بوش الأب، في منتصف شهر شباط من العام 1991، إلى سكان الجنوب في العراق وشماله لكي يأخذوا دورهم، وهذا حصل بعد انسحاب الجيش العراقي من الكويت. وقد استتبعت دعوته، ما عُرف بالمصطلح السياسي العام "انتفاضة الجنوب" التي حصلت تحت غطاء جوي أميركي وبريطاني، ودعم لوجستي وبشري إيراني، و"انتفاضة الشمال" تحت حماية الغطاء الجوي الأميركي. وقد استمرت تلك الحماية طوال المرحلة الفاصلة بين العدوانين: عدوان العام 1991، وعدوان العام 2003.
- منع الطائرات الأميركية والبريطانية من أن "تغير من أراضي الكويت، وعبر أجوائها، على ممتلكات العراقيين وتدمرها، وتزهق أرواحهم"، طوال اثنا عشر عاماً.
- عدم مفهومية استمرار الحصار الجائر على العراق الذي آذى العراقيين كثيراً، وبشكل لا يُطاق.
- إشتراك الكويت بـ"من يمثلهم ليحضر مؤتمر الخيانة والتآمر الخائب على العراق في لندن". المؤتمر الذي عقدته ما يُسمى بالمعارضة العراقية للاعداد لمرحلة العدوان على العراق، واحتلاله.

كل تلك المظاهر تؤشر بوضوح إلى أن العدوان الثلاثيني على العراق، بقيادة أميركا، كما أن موقف حكام الكويت لم يكن مبنياً على التحرير، وإنما استجابة لأهداف الأميركيين، وكانت النتيجة في أنهم "احتلوا الكويت.. ونشروا جيوشهم في دول خليجية أخرى، وزادوا ذلك ومعه نفوذهم فيها مع الزمن، ويحاولون...احتلال العراق الآن".

لقد ظلّت العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية والعراق متوترة بعد العدوان الثلاثيني. وظهرت بشكلين أساسيين:

- الحصار العسكري تبعاً لما عُرف بفرض غطاء جوي على منطقتين في جنوب العراق وشماله،
- أما الشكل الثاني فكان فرض حصار اقتصادي محكم، جعلت من العراق الغني دولة فقيرة، لا تستطيع الا توفير الغذاء للعراقيين، وقد عُرف بـ"برنامج النفط مقابل الغذاء".

لكن قيادة الحزب والثورة في العراق، نجحت في مواجهة مؤامرة الحصار وأفشلت أهدافه، بالذات عندما أوجدت أفضل نظام تمويني عبر البطاقة التموينية التي أسهمت في استمرار صمود الشعب في مواجهة أعدائه. وفي ظل الحصار كانت أسعار السلع في العراق تشير الى أنها كانت الأرخص ربما في كل العالم. يعيش أهله بشكل أفضل من دول كثيرة في العالم لم تكن تعاني من أي حصار كان. وكان من الواضح أن من أهم أهداف الحصارين العسكري والاقتصادي هو التمهيد لعدوان العام 2003. هذا بالإضافة الى الدور التخريبي الذي مارسته فرق التفتيش الدولية، الملغومة بالجواسيس الأميركيين والصهاينة الذين أسهموا في تدمير البنية الصناعية والاقتصادية للعراق، وتجريده من أسلحته الضاربة.

ثالثاً: (معركة الحواسم) (آذار من العام 2003):

العراق يخوض حرباً ضد تحالف الإمبريالية الأميركية والرجعية العربية وأطماع الإقليم

عندما توقفت المعارك على أبواب الناصرية في جنوب العراق، وتم توقيع وقف إطلاق النار في مدينة صفوان، استأنفت الولايات المتحدة الأميركية الحرب بوجوه أخرى، ومن أهمها:

-استناداً إلى تهديد جيمس بيكر، وزير خارجية بوش الأب، في 9/ 1/ 1991، استأنفت أميركا الحرب ضد العراق، بالوسائل التالية:

-الصفحة العسكرية: تم تنفيذها من خلال تدمير كل شيء كافح العراق من أجل بنائه، وتحويله إلى دولة ضعيفة جداً، إي إعادته إلى ما قبل العصر الصناعي. وإن تلك الأهداف المعلنة تبرهن على أن الهدف الرئيسي من العدوان العسكري كان تدمير المشروع النهضوي في العراق، خاصة أنه في طبيعته كان يُبنى على أبعاد قومية عربية. ولما حقق العدوان العسكري أهدافه، انتقلت الإدارة الأميركية إلى الصفحة الثانية لإسقاط النظام من الداخل، من خلال إثارة تمردين في جنوب العراق وشماله.

-صفحة الغدر والخيانة: بعد انتهاء العمليات العسكرية مباشرة تبيَّن أن جهات خارجية دعمت حركات غوغائية بين الانفصاليين المذهبيين في جنوب العراق، والانفصاليين الأكراد في شماله، قامت باستهداف الخزين الغذائي الاستراتيجي للعراق، وعاثت تخريباً وتدميراً في البنى العامة التي تمس حياة العراقيين. ولكنها فشلت بتكاثف جهود الشعب العراقي مع السلطات الرسمية والحزبية. ولما أفشلت تلك الجهود أهداف الغوغائيين، انتقلت الدول المعادية إلى صفحة أخرى، من صفحات التضييق، فكانت صفحة الحصار الاقتصادي.

-صفحة الحصار الاقتصادي: ازدادت مخاوف التحالف المعادي للعراق من إصرار قيادة الحزب والثورة على إعادة إعمار ما تم تدميره في العدوان الثلاثيني، وقد تمت عملية إعادة الإعمار بسرعة قياسية لم تكن الإدارة الأميركية لتصدقها. وهذا دلالة على أن الأهداف الأميركية لم تكن تعطي أولوية لما تسميه «تحرير الكويت»، بأكثر من أنها كانت ذريعة تدخل على أساسها لتدمير المشروع النهضوي، والدليل على ذلك، أنها بعد عودة الجيش العراقي إلى العراق، كانت الإدارة الأميركية مُصرَّة، بدعم من حلفائها، على فرض حصار شامل لا يسمح بدخول أية سلعة إلاَّ ما يحتاجه المواطن العراقي من مواد غذائية واستهلاكية على شرط ألاَّ تحتوي على أي عنصر يمكن الاستفادة منه في صناعة السلاح. ولهذا كانت قيادة الحزب والثورة تعتبر أن أهداف العدوان العسكري قد حققت أغراضها، ومن بعدها انتقل العدوان إلى مرحلة أخرى أخذت أبعاداً اقتصادية، ونفسية، لكي تضعف مناعة الشعب العراقي وتدفعه إلى التمرد على نظام الحزب السياسي. وكانت أهداف الحصار الاقتصادي ماثلة في وعي العراقيين وذاكرتهم.

لم تضعف قيادة الحزب والثورة، بدعم ووعي وطني شامل للشعب العراقي، أمام كل أنواع العدوان العسكري والاقتصادي. السبب الذي دفع الإدارة الأميركية إلى الإعداد لسيناريوهات أخرى للعدوان والضغط، فكان الأبرز فيها، ما يلي:

كانت الحرب الثالثة تتمثَّل بالعدوان على العراق في 19-20 آذار من العام 2003، واحتلاله في 9 نيسان من العام ذاته، وكانت أسبابها الحقيقية تكمن في إخفاق الحربين الأولى والثانية في إضعاف العراق لمنعه من تحقيق هدفين:

-الأول: تشكيل قوة إقليمية تحمي السيادة العربية، شعباً وأرضاً وثروات.

-أما الثاني: فلأن النظام الوطني، بقيادة الرئيس صدام حسين وحزب البعث، لم يتراجع عن اختراق عدد من الثوابت التي تعتبرها الامبريالية خطوطاً حمراً من الممنوع على دول المنطقة تجاوزها، وهما: أمن النفط وأمن العدو الصهيوني.

مستبقاً الأحداث، لعلمه بحصول العدوان، وباتساع رقعة المشاركين فيه، أطلق الرئيس صدام حسين على المعركة المرتقبة، اسم «معركة الحواسم» لأنه كان مقتنعاً بأنه سيتجمع فيها كل أعداء العراق والأمة العربية، ويتشاركون من أجل احتلال العراق. ومن بوابته كانوا يتوهَّمون أنهم سيبسطون الهيمنة على الأمة كاملة، وتصبح أرضاً وكياناً مستباحة لأطماعهم وأحلامهم. وفي المقابل سيحسم النصر العراقي، كما كان الرئيس واثقاً من حصوله، في «معركة الحواسم» حروباً متعددة الرؤوس والانتماءات، ويجعلها جميعاً تفكر ألف مرة قبل أن تُقدم على غزوه أو العدوان عليه.

ففي العام 1998 أقرَّ الكونغرس الامريكي، في فترة الرئيس الامريكي بيل كلينتون، قانون «تحرير العراق» الذي وفّر الامكانيات المادية والمعنوية لعملية عسكرية واسعة النطاق في العراق، وعندها ابتدأ تحضير من سُمّوا بـ«القوى العراقية المعارضة» في الخارج، وإمدادهم بالمساعدات المالية التي بلغت 98 مليون دولار.

وبعد أن تولى سدة الحكم الرئيس الحالي جورج بوش ابتدأ عهد جديد تحولت فيه السياسة الامريكية من إمداد القوى المعارضة العراقية بالمساعدة المادية، والدعم اللوجستي، إلى التدخل العسكري المباشر متحالفة مع بريطانيا، ضاربة عرض الحائط بمجلس الأمن والأمم المتحدة والعالم أجمع. وفي العام 2003 تحركت القوات الامريكية البريطانية لتنفيذ مخطط ما تمت تسميته «حرية العراق» الذي تُوِّج باحتلال بغداد في 9 نيسان. ومنذ تلك اللحظة بدأت صفحة جديدة من تاريخ العراق «العراق تحت الاحتلال الامريكي».

أما مرحلة ما بعد الاحتلال، فلها مكان آخر، إذ يكفي أن نشير الى أن الاحتلال الأميركي اصطدم مع انطلاقة المقاومة الوطنية العراقية، التي كان قد أعدَّها حزب البعث العربي الاشتراكي، بإشراف الرئيس صدام حسين ورعايته. وغني عن القول ما كان لتأثير المقاومة من نتائج فرضت على العدوان الأميركي الاعتراف بهزيمة لم يعلنها، وسوف ينسحب ولن يعلنها لأسباب تتعلّق، كما تزعم مختلف الأوساط السياسية والعسكرية الأميركية، بسمعة أكبر دولة في العالم.

الفصل الثالث

ملامح من المشروع النهضوي في العراق

أولاً: مقدمات تمهيدية فكرية وسياسية

لا يمكنني أن أصدق أن هناك أسباباً وأهدافاً لاحتلال العراق تفوق أهمية هدف تدمير المشروع النهضوي الذي أسسه الرئيس صدام حسين وحزب البعث العربي الاشتراكي.

(أحد الباحثين العرب)

تمهيد في معاني قيام ثورة 17-30 تموز 1968:

قامت ثورة تموز كثورة قومية الاتجاهات والأبعاد وتجسدت فيها معاني الثورة العربية بكل أبعادها النضالية والثقافية والحضارية، كما خطط لها حزب البعث العربي الاشتراكي.

فمنذ نجاحها حملت الثورة على عاتقها مهمة النهوض بالمشروع الحضاري العربي، كأنموذج لتطلعات الحزب وإستراتيجيته القومية، وراهنت على الاستفادة من إمكانيات العراق المادية والبشرية لخدمة هذا المشروع.

إن ثروات العراق كانت بيد غير أبنائها من أصحاب الشركات النفطية التي كانت تستغلها، ولا يبقى لأبناء العراق إلا القسط اليسير منها، الذي كان لا يكفي لرفع أعباء الفقر عن كاهلهم. لذا كانت الخطوة الأولى للثورة ماثلة في تحقيق الاستقلال الوطني الناجز في كل الميادين، وفي مقدمتها تحرير الثورة الوطنية من أيدي شركة النفط (I.P.C) بشركائها المتعددي الجنسيات الغربية.

وبتحرير الثروة النفطية انفتحت آفاق واسعة لتعميم الثورة على شتى الصعد في ميادين الاقتصاد والسياسة والاجتماع. التي كانت تهدف إلى الدخول في مرحلة البناء الجاد والمتين من أجل بناء الإنسان الثوري الجديد، كخطوة أساسية عن طريق بناء المجتمع الاشتراكي الذي تسوده العدالة والأمن.

لم تمض الخطوات الأولى للثورة في التجديد، إلا وكان يواجهها العديد من الصعوبات والعوائق، لقاء ذلك خاضت معركتين معاً: معركة البناء الداخلي للقضاء على التخلف. ومعركة الدفاع عن نفسها ضد عدوان الخارج، العدوان الذي كان يعمل جاهداً من أجل إحباط الثورة في البناء الداخلي، وإعادة العراق وثرواته وسيادته إلى أسر المخططات الخارجية.

لعب الرفيق صدام حسين، من خلال وجود في قيادة الثورة والحزب، دوراً مميزاً، فكان لإبداعاته الفكرية والسياسية والإستراتيجية الأثر الكبير في قيادة الثورة والحزب في أكثر مراحل تاريخ العراق صعوبة.

فبعد أن قامت قوى الغدر، القوى الطامعة بالهيمنة على العراق، باغتيال صدام حسين الرفيق الأمين العام للحزب في أسوأ جريمة في تاريخ البشرية، في 30 كانون الأول من العام 2006، وجد حزب طليعة لبنان العربي الاشتراكي واجباً عليه، كما هو حق من حقوق القادة التاريخيين، على أحزابها، أن يودّعه بإطلاله وفاء في إصدار هذا الكتاب الذي يسلط أضواء عامة على شخصيته القيادية في رعاية مشروع حزب البعث النهضوي في العراق وقيادته وتوفير سبل الابداع والتخطيط والتنفيذ التي أسهمت في إنجازه طوال حكم الحزب للعراق.

مؤتمرات الحزب القطرية في العراق: تحديد المبادئ الفكرية والتطبيقية للمشروع النهضوي

انعقدت مؤتمرات قطرية ثلاث لقيادة قطر العراق

1-المؤتمر الثامن 1974:

انعقد في أعقاب تأميم شركات النفط، والمشاركة في حرب تشرين الأول 1973، ووضع برنامجاً يتضمن ما يلي:

بالإضافة إلى معالجة المهمات الداخلية، أكد المؤتمر ضرورة الموازنة بين متطلبات بناء قاعدة ثورية للتجربة الوطنية العراقية ومتطلبات النضال القومي عبر موقف علمي واضح، وربط بين المهمات الوطنية والمهمات القومية، وحدد موقف الحزب والثورة من الأوضاع الدولية في ضوء المواقف من قضايا الأمة القومية.

وقبل انعقاد المؤتمر القطري التاسع في العام (1982) عززت قيادة الثورة العديد من الانجازات في البناء الوطني والاستقلال السياسي، وفي مقدمتها حسم التمرد الانفصالي في شمال الوطن، ووضعت جميع أبناء

الشعب صفاً واحداً في مواجهة القوى العدوة. وعلى الصعيد الاقتصادي رسخت انجازات مادية كبيرة في مختلف القطاعات التنموية الصناعية والزراعية والاجتماعية، صحية وتربوية.

وعلى الصعيد العالمي بنت قيادة الثورة العلاقات القائمة على الاحترام المتبادل ومصالح العراق المشتركة مع دول العالم وبالأخص منها دعم معظم دول عدم الانحياز، وجعلها منظمة مستقلة تسعى إلى خلق نظام عالمي سياسي واقتصادي يقوم على العدل، وتقليص الفوارق بين الأغنياء والفقراء.

وعلى الصعيد القومي أسهمت الثورة في جهد سياسي وفكري ومادي من أجل تخليص العرب من الوجود الأجنبي، ومواجهة الكيان الصهيوني. وقدم الرفيق صدام حسين الإعلان القومي، في العام 1980، الذي ينظم العلاقات بين الأقطار العربية ويضع أسساً للأمن القومي العربي.

وعلى الصعيد الداخلي تعزز دور النقابات والاتحادات، ووضع أسساً لحياة برلمانية سليمة من خلال المجلس الوطني ليسهم في أداء الوظيفة التشريعية إلى جانب مجلس قيادة الثورة.

2- المؤتمر القومي التاسع (1982)، الذي انعقد في ظل ظروف الحرب الإيرانية – العراقية:

لقد واجه المؤتمر مهمة تجاوز السلبيات التي رافقت عملية التنمية الاقتصادية في مجالات الصناعة والزراعة والتجارة وقطاع الخدمات. وثبّت صيغة العلاقة بين القطاع الاشتراكي والقطاع الخاص على قاعدة التكامل بينهما. وقدم الدعم إلى القطاع الخاص على ذلك الأساس.

في هذه المرحلة ركزت الثورة في المجال الصناعي، على تعزيز الصناعة العسكرية الوطنية من أجل إحداث توازن مع التفوق الجغرافي والسكاني لإيران في أثناء مواجهة العدوان الإيراني.

وعلى الصعيد العربي خطت الثورة خطوات باتجاه العمل الوحدوي الذي من خلاله تم إنشاء مجلس التعاون العربي، وتعزيز الموقف العربي من خلال جامعة الدول العربية.

وعلى الصعيد الداخلي أقر المؤتمر الأسس العملية لتشكيل أحزاب سياسية والارتقاء بالممارسة الديمقراطية خطوة نحو التعددية الحزبية. وقرَّر البدء بإعداد دستور للبلاد يؤطر التعددية الحزبية، الذي أنجز وأقره فيما بعد المجلس الوطني بحيث أكد الدستور على أن الشعب هو مصدر السلطة وشرعيتها يمارسها عن طريق ممثليه في المجلس. واستكمل ذلك بإقرار قانون الأحزاب وتنظيم حرية الصحافة والمطبوعات.

وقد أقر قانون التعددية الحزبية في الأول من أيلول من العام 1991، بحيث يتسع لكل التيارات الفكرية والسياسية المؤمنة بالدفاع عن استقلال العراق ووحدة أراضيه وسيادته ووحدته الوطنية.

3- المؤتمر القطري العاشر (1992)، وأطلق عليه (مؤتمر الجهاد والبناء):

وقد ترافق انعقاد المؤتمر مع بداية الحصار الذي فرض على العراق بعد العدوان الثلاثيني في العام 1991.

على قاعدة ما هدَّد به جميس بيكر بإرجاع العراق إلى مرحلة ما قبل الصناعة، نفَّذت إدارة جورج بوش الأب، في العام 1991، تلك التهديدات وألحقت الكثير من التدمير والتخريب في العراق. وفي ظل تلك الظروف انعقد المؤتمر القطري العاشر. وقرر تحت مسمى ما أطلق عليه الرفيق صدام حسين (معركة الرد الحضاري المقابل) وأهدافه أن يعيد مستلزمات الحياة الأساسية، كالماء والكهرباء والبنزين، بعد وقف إطلاق

النار، وإنهاء حركة الغوغاء التي قادها المتمردون في جنوب العراق وشماله. ويُذكر أن الحدثين ترافقا مع قرار بالحصار الجائر ضغطت الولايات المتحدة الأميركية على مجلس الأمن الدولي من أجل إقراره.

لقد واجهت قيادة الحزب والثورة الحصار الذي فرضته الولايات المتحدة على العراق بإجراءات كانت بحجم التحدي، بحيث أنجزت زنود العراقيين ترميم وبناء ما تمّ تدميره في فترات قياسية، وواجهت محاولات تجويع العراقيين، بتعميم البطاقة التموينية، وزيادة الرواتب لذوي الدخل المحدود...)

ومن بعدها تفرَّغت قيادة الثورة إلى إدارة المواجهة السياسية والديبلوماسية مع الولايات المتحدة وبعض الأطراف الدولية، التي ظهرت كأنها تعد لعدوان عسكري جديد إذا لم تنفع الضغوط السياسية والاقتصادية. وبإصرارها على رفض الإملاءات والضغوط الأميركية، حافظت قيادة الحزب والثورة على استقلال العراق الوطني ومنعت كل محاولات تفتيت العراق وتجزئته على قاعدة خطوط العرض الجغرافية.

لم تُضعِف المعارك التي واجهتها قيادة الحزب والثورة في العراق من علاقتها بالقضايا القومية وعلى رأسها قضية فلسطين، بل ظلت حاضرة في إستراتيجية قيادة الحزب والثورة وصدام حسين، بحيث كان يجدَّد الدعوة إلى التضامن العربي في مواجهة عدوان الإمبريالية والصهيونية، ومن داخل هذه الرؤية دعا إلى عقد مؤتمر قمة عربي لبحث موضوع فلسطين.

كيف نظرت قيادة الحزب إلى أسس التخطيط للتنمية؟

-مستوى الشمول: استند إلى مبدأ الترابط بين القضايا الاقتصادية والاجتماعية بين المدينة والريف.

-التنمية واستقلال البلاد: الربط بين التنمية بمسألة التحرر الوطني، فواجهت قيادة الحزب والثورة الشركات الاحتكارية الخارجية ومرتكزاتها الداخلية. ولهذا السبب اندلعت الصراعات والتناقضات الحادة بين الطرفين مع التدابير الأولى التي اعتمدتها الثورة.

-التنمية والتخطيط.

-الإنسان والتنمية: إن الإنسان هو أداة التنمية وهدفها الأساس.

-البعد القومي العربي للتنمية.

-خصوصية التنمية: لكل تنمية خصوصيتها المرتبطة بالبيئة الوطنية، على أن تتفاعل مع التجارب التنموية الأخرى في العالم.

الأسس الفكرية والتنفيذية لقيادة الثورة في تعزيز الوحدة الوطنية

أولاً: في المبادئ العقائدية، والنص الدستوري:

حلاً لإشكالية توحيد التعدديات الإثنية: العرقية والدينية والمذهبية، اعتمدت قيادة الحزب والثورة، استناداً لعقيدة الحزب القومية، إلى اعتماد مبدأ «المواطنة» أساساً لعلاقة السلطة مع تلك التعدديات: ولهذا أكّد دستور العام 1970، في المادة التاسعة، الفقرتين الأول والثانية، مبدأ المساواة المطلقة بين المواطنين بلا«تفريق لسبب الجنس، أو العرق، أو اللغة، أو المنشأ الاجتماعي، أو الدين».

ثانياً: في تنظيم التعددية الحزبية:

عندما اعتبرت قيادة الحزب والثورة أن الأحزاب السياسية هي إحدى الدعامات الأساسية للنظام الديموقراطي، التي تقوم على احترام الرأي الآخر، والمشاركة في اتخاذ القرارات، فإنما كان هذا الاعتبار نابعاً من الحرص على الوحدة الوطنية. ولهذا السبب أكد قانون تنظيم الأحزاب، في مادته الخامسة، على حظر النشاط الحزبي الذي يتناقض مع وحدة الوطن، وتشمل الأحزاب التي تتأسس على أيديولوجيات «الإلحاد أو الطائفية أو العنصرية أو الأقلية أو الشعوبية»، وتلك التي لا تؤمن بالدفاع عن العراق ووحدة أراضيه وسيادته ووحدته الوطنية.

ثالثاً: حل القضية الكردية أنموذج غير مسبوق في حل مشاكل الأقليات القومية:

انطلاقاً من إيمان الثورة بالحقوق القومية للأكراد، وغيرهم من القوميات الأخرى، ضمن إطار الوحدة القانونية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية لدولة العراق، اعترفت قيادة ثورة 17-30 تموز 1978 بها، وتجسدت في تشريع وإصدار بيان الحادي عشر من آذار 1970، وأقرت تنفيذ الكم الذاتي في الحادي عشر من آذار 1974 في موعده المحدد.

وفّر البيان للمواطن العراقي الكردي حقين: حقه كعراقي وحقاً زائداً، أي الحق بالحكم الذاتي، وقد أكدت قيادة الثورة هذا الحق من خلال قرارين:

-الأول: صدور قانون الحكم الذاتي، الذي يحمل الرقم 23 للعام 1974.

-الثاني: تعديل الدستور العراقي بإضافة فقرة تحت تسلسل (ج) إلى المادة الثالثة، ونصت على التالي: «تتمتع المنطقة التي غالبية سكانها من الأكراد بالحكم الذاتي وفقاً لما يحدده القانون».

وتجدر الإشارة إلى أن هذا الحل أثار القلق والخشية، اقليمياً ودولياً، من أبعاده المتعددة. لذا استمرت القوى المعادية بتوظيف بعض القوى الكردية بتحريضهم ودعمهم ليستمروا بالتمرد ضد السلطة الوطنية العراقية، وتعطيل الحوار البناء بين الحكومة المركزية والقيادات الكردية، وكان آخرها حوار العام 1991، الذي ضغطت الولايات المتحدة والدول المجاورة على الجانب الكردي لإفشاله، ونجحت في ذلك.

لم تكن خطط قيادة الحزب والثورة تقتصر على القضية الكردية لوحدها، وإنما شملت حلولاً للأقليات القومية الأخرى أيضاً. ومن ذلك صدر قرار عن مجلس قيادة الثورة في العام 1970 يمنح التركمان السريان حقوقهم الثقافية، وقرار مماثل في العام 1973 يشمل الآشوريين والكلدان والسريان.

1-ثوابت المشروع النهضوي الفكرية والسياسية

كان العراق يقف على ذروة الوصف بمعادل«يابان الشرق الأوسط»، مما دعا الجنرال السابق «شوارزكوف»، قائد حرب «عاصفة الصحراء» في العام 1991، للقول في شهادته أمام لجنة الأمن التابعة للكونغرس: «إن العراق هو الأخطر في قائمة دول الشرق الأوسط».

فالحرب على العراق كانت لتدمير المشروع النهضوي بشكل أساسي مع السيطرة على النفط وتأمين «اسرائيل»، فالمشروع النهضوي كان قد اصطدم برؤوس تشكّل نجمة عدائية، بزوايا صهيونية، أمريكية، عربية رجعية، جوارية، وداخلية.

كانت ثورة 17-30 تموز في العراق، من العام 1968، نقطة تحول كبرى في تاريخ العراق وتاريخ الأمة العربية. تلك الحقيقة التي تجاهلتها كل التحليلات أو الكتابات، إذ كان تجاهل البعض لها لأسباب عدائية، والبعض الآخر كان لأسباب جهلها بما قامت به تلك الثورة من إنجازات.

بعد احتلال العراق تسنى لبعض الباحثين العرب وكُتابهم أن يبادروا الى كشف ما حصلوا عليه من معلومات حول ذلك المشروع قامت بنشرها بعض مواقع الأنترنت، وعلى الرغم من جزئيتها وقلتها، فقد جاءت لتنير أكثر من زاوية عتّمت عليها أكثر من جهة معادية لتبعدها عن ذاكرة الإنسان العربي، تلك الذاكرة التي تأثّرت بالكثير من أجهزة الإعلام المعادية لحزب البعث العربي الاشتراكي بشكل خاص، وللدعوة القومية بشكل عام، تلك الأجهزة التي أنكرت كل ما هو إيجابي في تاريخيتهما، وتثير كل ما هو سلبي في تلك التاريخية. ومن جملة ما ركّزت عليه تلك الأجهزة هو تعميم خطاب الهزيمة والترويج له، ومن أكثر ما عتّمت عليه كان المشروع النهضوي في العراق، المشروع الأكثر تطوراً والأكثر تخويفاً للمشروع الرأسمالي العالمي، كون هذا المشروع لا يتحمّل منافساً له في الإنتاج، فكل محاولة لتحويل الشعوب من درجة الاستهلاك الى درجة الإنتاج يعني خسارة سوق من أمام السلعة الرأسمالية.

ولهذا نرى أنه إذا تكلمنا عن صدام حسين، بكل شيء، ولم نتكلم عن ذلك المشروع، سيكون كلامنا فيه الكثير من الخطابية النظرية. ولهذا نعتبر أن الكلام عنه من خلال مشروعه العملي يكمّل رؤيتنا لما يمثّله صدام حسين، من إيمان في ترجمة التكامل بين النظري والعملي.

وهنا لا بد من أن نشير الى أن أهمية رؤية صدام حسين الاستراتيجية في كونه رأى الأمور بمنظارين، على الرغم من أنهما متممين لبعضهما البعض:

-منظار الاستراتيجية النظرية الفكرية والسياسية.

-ومنظار الاستراتيجية التنفيذية العملية.

ويأتي المشروع النهضوي معبّراً تمام التعبير عن استراتيجية صدام حسين العملية. وقد عرفنا أهميته الفعلية، وحجم تكاليفه، من خلال ما أكدته التقارير التي أشارت الى حجم الجريمة المنظمة للاحتلال وعملائه، التي سرقت وخرّبت ببنية المشروع التحتية، أصبنا برعب وأسى وحزن عندما قدّرت تلك التقارير كلفتها الدنيا بأربعماية مليار دولاراً أميركياً.

كم يعني هذا الرقم من دلالات؟ وكيف تأسست تلك البنية، وعلى أية أهداف استراتيجية؟

هذا ما نودُ في هذا الكُتيّب أن نلقي عليه أضواءً، وعناوين، لعلّها تكون نواة خطة تفصيلية لبحث أكبر وأوسع وأشمل، بما يليق بمشروع كبير، بمثل ذلك الحجم، وبما يقنعنا بأهمية صرف مئات المليارات عليه.

2-على أية قواعد فكرية وسياسية استراتيجية بنى صدام حسين المشروع النهضوي؟

أ-تطوير الوضع الداخلي للأمة العربية وتغييره:

يحدد صدام حسين تلك القواعد بغاية الدقة، من خلال اعتباره أن «واحداً من الأهداف الستراتيجية لثورة تموز، مع الوحدة العربية والحرية للإنسان فكراً وبناءً، نفسياً وعقلياً، نظرياً وعملياً، هو الاشتراكية.. ولأن جوهر فاعلية الاشتراكية وتأثيرها الإنساني والعملي، إنما ينصب في مفهوم العدالة الاجتماعية والاقتصادية، وإرساء أسس توازن المجتمع، ... الى جانب بنائه وتنمية طاقاته، ومصادر ونوع ثروته، فإن الاشتراكية ... لا تكون مطبقة فعلاً في جانبها هذا، وكما ينبغي، ... إلا عندما تكون العلاقات العربية قائمة فعلاً على مفاهيمها أيضاً.. لذلك فإن الخير الذي يصيب العراق مثلاً، ينبغي، بحكم كوننا أمة واحدة، أن يصيب أبناء أمتنا العربية، بصورة أو بأخرى، الى جانب العراقيين، وهكذا هو الأمر مع المصريين،

والسوريين، واليمنيين، والخليجيين، ودول المغرب العربي.. وإلا فإن مفهوم الأمة الواحدة يبقى ناقصاً، ولا يحرك معاني التضامن المصيري بين أبناء الأمة، كصف واحد في الموقف قولاً وفعلاً واتجاهاً».

استناداً إلى فهمه للعلاقة بين القطري والقومي، يكون صدام حسين قد وضع أسس المشروع النهضوي النظرية، وبالتالي أسس بنيانه التطبيقي، ليصبح أنموذجاً يصلح تطبيقه في كل قطر عربي يصل فيه نظامه السياسي إلى قناعات مماثلة. ولكنه أبقى المشروع مفتوحاً على استيعاب الكثير من الطاقات البشرية العربية على شتى المستويات، الشعبية العاملة والكفاءات العلمية، للإسهام في بنائه والاستفادة من نتائجه. كما أبقى الباب مفتوحاً أمام الأنظمة، من خلال تكرار الدعوة السياسية وتقديم المشاريع المتلاحقة إلى شتى مستويات المؤسسات الرسمية العربية المشتركة، وهو يوضح هذا الجانب، قائلاً: «وقد طرحنا مشاريع وأفكاراً شتى... وقدمنا أوراق تعاون ومشاريع كثيرة، الى مؤتمرات القمة العربية، بالإضافة الى مبادرات معروفة في العلاقات الثنائية».

إلاَّ أن ما بادر إلى طرحه واجه عقبات قام بتشخيصها. وكان من أهم ما قرأه في بنية عدد من الأنظمة العربية التي تملك ثروات كبيرة، هو الخوف من الدعوة «الى اقتسام الثروة بين الأقطار العربية... (التي) ليس بينها رابطة علاقة دستورية، تبيح مثل هذا التصرف».

لذا رداً على تلك المخاوف يرى صدام حسين أن القفز فوق الواقع ليس هو الهدف الذي يريده، بل إنه يرى أن تتصاعد العلاقات بين الأقطار العربية، على هذا الصعيد، على قاعدة الممكن وغير الممكن. وأشار إلى تجربة خاصة بادر العراق إلى تطبيقها، في مرحلة الحصار الذي فُرض عليه بعد العدوان الثلاثيني، «فقد جربنا في العراق، حتى في ظروف الحصار، امكانية التعاون الاقتصادي على أساس ما سمي بمذكرة التفاهم، مع اقطار عربية شتى، ووجدنا أن هذا ممكن، وقد نشَّط هذا التعاون أسواقاً اقتصادية، وأنعش مستوى من العلاقات والتفكير الاجتماعي، ربما لم يكن على هذا الوصف في وقت سابق... وبذلك سنرى بعد حين، أن الأعلى تطوراً يساهم في رفع مستوى الأقل تطوراً، في كل شئ. وصاحب الكتلة البشرية الأكبر، يساهم ليكون إنتاجه اكبر، عندما يضمن أسواق سلعه وخدماته، وعند ذلك يكون الجميع قد استفاد، والكل يتعاون تعاوناً صميماً ضمن خيمة الأمة الواحدة، وتترابط مع اتساع وتشابك علاقاته الاقتصادية، علاقاته الاجتماعية والثقافية ايضاً».

ب-خطط التنمية تثير مخاوف القوى الخارجية الطامعة في الهيمنة على الأمة العربية، والمشروع النهضوي كان من أهم أسباب استهداف العراق:

يتساءل صدام حسين في العام 1999، بمناسبة العدوان الثلاثيني: «لماذا استهدفت قوى الشر العراق وحده، وركزت عليه... هذا الزمن كله، وبخاصة في العقدين الأول والثاني من عمر ثورة تموز 1968 ومسيرتها؟».

ويحدد الأسباب: «عندما عرفوا، أن من يقودون المسيرة قادرون، ... على تحويل المبادئ المعلنة إلى خطط عملية، وتطبيق الخطط، ومن ذلك أنهم قادرون على تحويل قدرات العراق، الغني بموارده الطبيعية، والبشرية، ...من مجرد موارد عامة مطمورة داخل الأرض... إلى ثروة وقدرات حية،... وذلك لتساهم بصورة فعالة وملموسة في عملية انبعاث جديدة لإنسان الحضارات والأدوار العظيمة، الذي كانت نسبة كبيرة منه لا تملك إمكانية... وكانت بغداد،... أقرب إلى قرية كبيرة مهملة... وكانت ميزانية الدولة خاوية... والذين يعملون من مواطني بلادنا قلة، وتضرب الأمية أطنابها في أرجاء العراق، والتخلف، والموقف العاجز من الحياة ينهش العقول... وبعد الثورة أصبحت هي والحياة على ما هي عليه الآن

(جاءت) قوى الشر... لتقمع الإرادة الجديدة، التي انطلقت تبني... فحافظ الأمناء على ثروة الأمة، بعد أن خلقوها وحولوها من مجرد موارد طبيعية، وثروة غير حية، إلى ثروة حية، انعكست في كل بيت، وفي كل حي، وقصبة، ومستشفى ودار علم، في الريف وفي المدينة على حد سواء.. ولذلك حرموا بنوك الغرب من أن تغص بحسابات العناوين المسؤولة في دولة العراق... لذلك أدركت قوى الشر أن الثروة الطبيعية، ومنها النفط، تستخدم لتقوية دور الإنسان وتحوله صعودا في العراق... لأن مصالحهم هذه لا يمكن أن تتعايش لتنمو مع مسؤولين ...أمناء على أمتهم وشعبهم، فأرتفع مستوى خطورة المؤامرات،... هي الأسباب، التي جعلت قوى الشر ...، تستهدف العراق».

أوَ ليست تلك الأفكار، التي تعمل من أجل تغيير تنموي اقتصادي وبشري، عراقي وعربي، التي شكَّلت الأسس النظرية، بشموليتها القومية الوحدوية، ورؤيتها لأهمية التنمية الداخلية، إلاَّ مما يتخطى الحدود الحمر المرسومة من قبل قوى رأس المال العالمية؟

فإذا انتقلت الأمة العربية، أو أحد أقطارها، من ضفة التخلف والاستهلاك، إلى ضفة الإنتاج والتنمية الاقتصادية، نتساءل: في أي سوق يستطيع الغرب الرأسمالي والصناعي أن يبيع سلعته؟

وإذا استعادت الأقطار العربية سيادتها على مواردها الطبيعية، فمن أين يستطيع الرأسمال الغربي أن يحصل على مادة خام رخيصة؟

وإذا استعاد العرب حريتهم في التصرف برساميلهم، فماذا ستفعل مصارف الغرب الرأسمالي؟ وأية رساميل يمكنها أن تستفيد من حركتها؟

تلك مقدمات كانت ضرورية من أجل الانتقال إلى وصف المشروع النهضوي الذي أسس له حزب البعث، بقيادة صدام حسين:

من القرارات المعادية نعرف أهمية المشروع النهضوي في العراق. فأول قرار اتخذته المؤسسات السياسية والاستخبارية الامريكية، بعد الاحتلال، كان «قانون اجتثاث البعث»، من أجل «تصفية فكر الحزب وتنظيماته، واتخذ هجاً لجميع القوى المعادية للامة العربية خلال العقود الخمس الماضية»، وكان هذا القرار أرضية للقانون الذي أصدره بول بريمر، الحاكم الأميركي السابق للعراق.

وارتفع مستوى التآمر وحدته منذ إقدام قيادة الحزب والثورة على تحرير الاقتصاد العراقي، وإلغاء هيمنة الشركات الاحتكارية على مقدراته، بتأميم ثروته الوطنية، والاصرار على بناء قاعدة صناعية، وتجاوز القيادة العراقية كل الخطوط غير المسموح لقيادة دولة نامية في تجاوزها، فسعت الادارات الامريكية المتعاقبة الى الغاء تجربة الحزب في العراق متبنية كل اساليب التآمر والتضييق الاقتصادي والسياسي، وتفعيل الأزمات الداخلية، وإثارة النعرات العنصرية والطائفية، بالاضافة الى الاعتداءات العسكرية المباشرة.

فمشروع بناء «الشرق الاوسط الجديد» كان من الصعب انجازه مع وجود «عراق صدام حسين»، يقود تجربة حزب البعث، كما صرحت به وزيرة الخارجية الامريكية كوندا ليزا رايس، في صيف العام 2006.

2-نظرة سريعة ومكثفة على المشروع النهضوي

لا يمكن إطلاق صفة النهضوي على المشروع الذي كان يتم بناؤه، في عهد الرئيس صدام حسين، من دون معرفة الواقع العراقي الذي كان عليه قبل ثورة 17 – 30 تموز من العام 1968. فالمقارنة بين الواقعين يُعتبر شرطاً علمياً لاستخلاص النتائج:

يقول صدام حسين، الأمين العام لحزب البعث العربي الاشتراكي، واصفاً واقع العراق قبل الثورة: كانت بغداد أقرب إلى قرية كبيرة مهملة، وكانت ميزانية الدولة خاوية، والذين يعملون من مواطني بلادنا قلة، وتضرب الأمية أطنابها في أرجاء العراق، والتخلف، والموقف العاجز من الحياة ينهش العقول...

ويرى الباحث حمدان حمدان، أن العراق، منذ ما قبل الثورة واجه، بالإضافة إلى عداءات الصهيونية والأميركية وأنظمة الرجعية العربية وعدائية دول الجوار العربي، مجموعة من العداءات الداخلية في المجتمع العراقي، يستند إلى المحددات التاريخية التي قال بها ابن خلدون، أي في القبيلة والغنيمة والمذهب.

فالقبيلة في مجتمع ما قبل الدولة، تحتل مركزاً أساسياً في أعماق المشاعر المكونة للانحياز، فالعامل الاقتصادي النفعي، الذي يراد إخفاؤه من باب المذهب والأخلاق، هو المحرك الأساس في نزاع القبيلة الواحدة أو المذهب الواحد.

أما الصراعات الطائفية، فهي ليست على الاعتقاد أو المذهب، والجماعة هنا، تتقاد برموز مخيالية مجسمة ومضخمة وتاريخية، حاملها الخرافة والأسطورة، بعيداً عن المقاييس المعرفية، وحيث إن الانقياد (الطواعية الجماعية) هو ناتج تراكمات بيئية ونفسية وميتافيزيكية (أي محاكاة ما وراء الطبيعة)، فإنه يتموضع في نشاط حركي غرائزي، بحيث يمكن لفتوى من سطرين أن تحرك جموعاً هائجة بالملايين.

لقد واجهت قيادة الحزب والثورة، ما له علاقة بالمفاهيم القبلية والطائفية، بتعميم التعليم، ونشر ثقافة الفكر الوطني والقومي، كجامعين بين كل العراقيين بديلين عن عوامل التفتيت القبلي والطائفي. ونتيجة لذلك، أصبح الشعب العراقي يمتلك حصانة كافية وخزيناً مهماً ضد كل أنواع التفتيت المذهبي والقبلي، وهو السبب الذي لا نزال نراهن عليه في منع تحويل ما يجري في العراق المحتل إلى فتنة طائفية مكتملة العوامل والشروط، وهو ما يسهم في تمديد عوامل التوحيد بين العراقيين إلى أكثر من جيل في المستقبل.

وما لم يمكن للحزب أن يحتويه من شعور بالتقسيم على الأسس الطائفية والمذهبية، هو ما كانت تمارسه تيارات دينية سياسية من حقن وتعبئة، ظهرت آثارهما في مرحلة الاحتلال الأميركي، وظهرت إلى السطح مع قدوم تلك التيارات مع الاحتلال وتحت حماية دباباته. وكان التدخل الأكثر خطورة في إطلاق الغرائز الطائفية في العراق هو استخدام إيران لميليشياها التي درَّبتها على الأرض الإيرانية قبل دفعها للتسلل إلى العراق تحت حماية الدبابات الأميركية.

فالعراق، قبل الاحتلال، لم يكن يعرف ما يُسمَّى بـ«المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق»، ولا «فيلق بدر» ولا «جيش المهدي»، بل لم يكن يعرف ما يُسمى بـ«الحزب الإسلامي العراقي»، وكان على تناقض مطلق مع فكر ما يُسمى بـ«تنظيم القاعدة»، بالإضافة إلى أن أفكار وعقائد تلك التنظيمات جميعها كانت محظورة في العراق لأنها تتناقض كلياً مع الفكر الوطني والقومي الذي كان حزب البعث حريصاً على نشره. وإن كانت تلك التيارات والتنظيمات، ولا تزال، تصف حكم الرئيس صدام حسين، الأمين العام لحزب البعث، بالديكتاتورية، فليس لسبب آخر غير أنه كان يحظر نشر أفكار تلك التيارات والتنظيمات والسماح بنشاطها.

وقبل أن ننتقل إلى استعراض بعض ما حصلنا عليه من معلومات عن إنجازات المشروع النهضوي في العراق، لا بدَّ من أن نشير إلى أننا سنلقي الأضواء المكثفة عليها من خلال مرحلتين:

-الأولى: امتدت منذ العام 1968، إلى العام 1980.

-الثانية: امتدت من العام 1980، حتى أوائل التسعينيات من القرن الماضي.

كانت المرحلة الأولى تُعتبر مرحلة القفزة النوعية الانفجارية، الأمر الذي يحدونا إلى القول بأن ما أتى بعد تلك المرحلة من إنجازات كانت تسير على خطى التعميق والتطوير، كماً ونوعاً، وأخذت تسير نحو النضج على الرغم من العدوان الإيراني على العراق الذي استمر ثماني سنوات. ولكن ما أخذ يعيقها بشكل جدي ومقصود هي تأثيرات الحصار الذي فرضته الإدارة الأميركية، منذ العام 1990 حتى تاريخ العدوان فالاحتلال في العام 2003، باحتضان أعمى وحاقد من قبل معظم التيارات والأحزاب والأنظمة الرسمية العربية أو الدول الرأسمالية الغربية. وأسهم فيه بشكل غير مباشر انهيار الاتحاد السوفياتي، وضعف أداء الدول الاشتراكية في باقي دول العالم.

ثانياً: المرحلة الاولى 1968- 1980

تتناول هذه المرحلة أهم المنجزات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي حققتها قيادة الحزب والثورة خلال الفترة الممتدة منذ انطلاق الثورة في 17-30 تموز1968، الى بداية العدوان الايراني في 4/ 1980/9 .

قبل ثورة تموز، ورثت قيادة الحزب تركة اقتصادية ثقيلة، واقتصاداً منهكاً غير متوازن، يعاني من عدة معضلات مزمنة حالت دون تطور المجتمع العراقي، وإبقائه أسير علاقات اقتصادية متخلفة. لقد كان واقع الحال في العراق قبل ثورة تموز /1968/ يشير إلى وجود دولة منهكة، واقتصاد سلبي متعثر، وتمزق سياسي، وصناعة لا تحرك ساكناً، وزراعة متخلفة، وخدمات صحية لا تكاد تلمس بوضوح، وتربية وتعليم عاجزان عن أن يقدما للأجيال الجديدة من الشعب العراقي ما يحتاجه لاستثمار إمكانياته، وجيش يحتاج إلى الكثير ليكون قادراً على حماية حياض الوطن والدفاع عنه أمام أخطار تتزايد في كل يوم. أما ثروات العراق من النفط والمعادن فلا يكاد يتحسس المواطن بوجودها أو بانعكاسها على حياته المعاشية أو في الخدمات التي يجب أن تقدم له. فكان على الحزب أن يواجه تلك التحديات في ظروف دولية وعربية وداخلية بالغة التعقيد، تشابك فيها التآمر الاستعماري على الأمة العربية مع المشروع الصهيوني، ومصالح القوى الرجعية العربية، بالإضافة الى المخاطر الأمنية للمشكلة الكردية، والتآمر المستمر لنظام شاه ايران.

إن سرعة تحرك الشعب العراقي واستجابته لروح التغيير والبناء، وإحساسه مباشرة بأن كل ما تقوم به قيادته من إنجازات إنما يصب في خدمته وهذا هو الذي جعل العراقيين ينجزون سلسلة طويلة من مراحل التنمية الانفجارية بزمن قياسي.

أكثر من كان معنياً بفحص ومراقبة ما يتحقق على الأرض من منجزات هم الدول الكبرى و(إسرائيل) حيث أصبح العراق على حد وصف وسائل الإعلام الأمريكية والغربية ورشة عمل كبرى من شماله إلى جنوبه إلى درجة أن وكالة المخابرات المركزية الأمريكية سربت معلومة نشرتها صحيفة النيويورك تايمز /1978/ تؤكد أن استمرار هذه الثورة التنموية الهائلة ستمكن العراق أن يكون بعد عشرين سنة واحداً

من ستة عشر دولة متقدمة في العالم أي أن القيادة العراقية خططت ونفذت برنامجها بحيث تتخطى منتصف تسعينيات القرن الماضي حاجز الدول النامية ليصبح العراق أحد الدول المتقدمة المهمة في العالم.

1-الاهداف التنموية لثورة 17-30 تموز 1968:

استندت السياسة الاقتصادية والتنموية للثورة إلى المنظور العقائدي للحزب وأهدافه الاشتراكية، وإيمان قيادته في أهمية التحول الاشتراكي لتحقيق طموحات الأمة العربية. فجوهر الاشتراكية التي يؤمن بها الحزب يقوم على إلغاء الاستغلال الإنساني بكل أشكاله وصيغه، وبناء المجتمع الحر المزدهر القادر على ضمان عدالة توزيع الموارد الاقتصادية.

وانطلاقا من هذا الفهم تضمَّنت السياسات الاقتصادية التي تبنتها قيادة الحزب والثورة تحقيق الاهداف التنموية التالية:

تحقيق الاستقلال الاقتصادي، وإنهاء التبعية للاقتصاد الدولي، وتحرير الثروات الوطنية من هيمنة الاحتكارات الامبريالية واستخدامها في تطوير المجتمع وتحقيق الازدهار الاقتصادي. إن هدف تحرير الثروة القومية من سيطرة الاحتكارات الأجنبية كان أبرز الأهداف المركزية لحزب البعث العربي الاشتراكي. فقيادته القومية سبق وأن رفعت شعار «نفط العرب للعرب» في المؤتمر القومي الثامن للحزب في العام 1965. واعتبرت قيادة قطر العراق أن الصراع ضد الامبريالية مرادف للصراع من أجل حسم هيمنة الاحتكارات النفطية. وشخصت قيادة الحزب والثورة تحرير ثروات العراق وتأميم النفط بشكل خاص، هدفاً مبدئياً لابد من تحقيقه، وخططت لتحويل الثروة النفطية من أداة أجنبية للتآمر على استقلال العراق وتطوره، إلى أداة وطنية فعالة لتعزيز الاستقلال الوطني ولتحقيق الأهداف السياسية والاقتصادية للعراق والأمة العربية، وتحويل الثروة النفطية الى المحرك الأساس للاقتصاد الوطني ونموه.

بالإضافة إلى ذلك، فقد حدَّدت قيادة الحزب عوامل بناء المشروع النهضوي، تلك التي لا يمكن لأية نهضة اقتصادية أن تتم من دونها، وهي: قوة العمل ورأس المال، ثم ما يمكن تسميته بالعامل الأهم، تحصيل المعرفة.

2- تأميم النفط

أصدرت حكومة الثورة القانون رقم 69، في الأول من حزيران 1972، أممت بموجبه عمليات شركة نفط العراق (I.P.C)، كخطوة متقدمة لتعزيز السيطرة الوطنية على ثروة العراق، وإنهاء مرحلة التبعية الاقتصادية للشركات الأجنبية.

فعلى أثر صدور قرار التأميم فرضت الشركات الأجنبية حصاراً فعلياً على شراء نفط العراق، واستغلت نفوذها لدفع أطراف دولية بما فيها الحكومة الفرنسية لتعليق اتفاقيتها النفطية مع العراق، والامتناع عن شراء النفط العراقي. وعندئذٍ تبنت قيادة الحزب إجراءات اقتصادية مهمة لدعم صمود العراق، فطبقت برنامجاً اقتصادياً تقشفياً، فأوقفت جميع أوجه الإنفاق الحكومي غير الضروري، وقدمت برنامج الادخار الإجباري لموظفي القطاع العام، وأوقفت استيراد السلع الأجنبية غير الضرورية، إلى جانب اتخاذها خطوات لتوفير العملات الأجنبية ومنها تسويق النفط العراقي إلى مصادر جديدة، فتم بيع 20 مليون طن إلى إيطاليا، وعقدت عدة اتفاقيات مع الدول الاشتراكية والبرازيل وسيلان، بالإضافة إلى توقيع

اتفاقيات مقايضة تم بموجبها تسديد قيمة السلع والمعدات العراقية المستوردة بالنفط العراقي الخام، وتأجير وامتلاك ناقلات لتسويق النفط العراقي وكسر حصار شركات النقل الأجنبية.

كل هذه العوامل مجتمعة أجبرت الشركات الأجنبية على الرضوخ للمطالب العراقية، والتفاوض مع الحكومة العراقية، فتوصل الطرفان في الأول من آذار 1973 إلى اتفاقية عرفت بـ«اتفاقية النصر»، التي نصت على :

أ-تنازل الشركات الأجنبية عن امتيازها في شركة نفط الموصل للدولة العراقية من دون تعويض.

ب-دفع الشركات النفطية جميع المستحقات العراقية المتراكمة والبالغة (141) مليون باوند إسترليني.

ج-قيام الشركات ببيع أنبوب نقل النفط المار عبر الأراضي اللبنانية، ومحطة التحميل في طرابلس إلى الحكومة العراقية بعد استحصال موافقة السلطات اللبنانية.

د-تعهد العراق في منح الشركات كمية 15 مليون طن من النفط الخام، لتغطي قيمة جميع التعويضات التي طالبت بها الشركات.

فمن تأميم النفط، انتقلت عائدات العراق (حسب المجلة الاقتصادية للشرق الأوسط تاريخ 19 تشرين الأول/أكتوبر 1981)، من ثمانمئة وأربعين مليون دولار في عام 1971 إلى خمس وعشرين ملياراً وتسعمئة مليون دولار عام 1980.

3-بواكير خيرات التأميم: تأسيس البنى التحتية النفطية

عززت خطوة التأميم السيادة الكاملة على الثروة النفطية الوطنية، وأتاح لقيادة الثورة السيطرة على قرارات الإنتاج والتسويق، ووفرت للاقتصاد العراقي موارد مالية كبيرة، ومكنتها من تنفيذ برنامجها الاقتصادي التنموي. وسعت القيادة السياسية، والمؤسسات النفطية العراقية إلى العمل على تنفيذ الأهداف المذكورة من خلال تنفيذ العديد من المشاريع، وأكثرها أهمية :

إنجاز مشروع الميناء العميق، والخط الاستراتيجي لنقل النفط والغاز بين مدينتي الحديثة والفاو، وأنبوب النفط العراقي- التركي لنقل نفط كركوك إلى ميناء جيهان التركي على البحر الأبيض المتوسط، ومشروع المجمع البتروكيمياوي في البصرة، واكتشاف حقول جديدة وتطوير الحقول القائمة.

ولم تقتصر الآثار الايجابية لتأميم الثروة النفطية على تطوير القطاع النفطي فحسب، بل شملت جميع القطاعات الاقتصادية التي شهدت تطوراً كبيراً، وتحسين المستوى المعاشي للمواطن العراقي بشكل جوهري.

4- في تأسيس البُنية المعرفية

لقد واجه العراق في المرحلة بين (1968 – 1980) مهمة إعداد البنية العلمية التحتية، تلك البنية كانت الأهم في تاريخ التنمية البشرية في العراق، فهو معها استطاع أن يحقق ما سمي في حينه، بالتطوير الانفجاري لكل مناحي الحياة في المجتمع والدولة.

كان من أهم أهداف استراتيجية البناء العلمي للعراق تقليل الفجوة العلمية والتقنية بين العراق والوطن العربي وبين العالم المتقدم ، من خلال انشاء القاعدة العلمية وبناء المؤسسات العلمية . وربط عملية التنمية

الاقتصادية والاجتماعية في بناء الكوادر الوطنية والقومية القادرة على تنفيذ خطط النهوض العلمي والاجتماعي، وإنجاز المجتمع المزدهر التي سعت الثورة لتحقيقه.

وفي هذا المضمار شملت إنجازات الثورة العلمية:

أ-بناء مؤسسات البحث العلمي: تم تأسيس معهد بحوث النفط، ومركز بحوث البناء، مركز البحوث البيولوجية، ومركز بحوث النخيل والتمور، ومعهد بحوث الموارد الطبيعية، ومركز البحوث الزراعية، وانشاء هيئة المواصفات والمقاييس، المركز القومي للاستشارات الهندسية والمعمارية، والمعهد المتخصص للصناعات الهندسية، والمركز القومي للاستشارات والتطوير الاداري، و المركز القومي للحاسبات الالكترونية، ومركز بحوث الطاقة الشمسية، ومركز بحوث علوم الحياة، ومركز بحوث الفضاء والفلك، ومركز التوثيق العلمي.

ب-التوسع الكبير في تعليم الشعب وتطوير قدراته:

-محو الأمية: صدر قانون الحملة الوطنية لمكافحة الأمية الإلزامي، تحت رقم (92) لسنة 1978، الذي أوجب على كل مواطن أمي (ذكر أو أنثى) يتراوح عمره بين (15-45) سنة دخول مراكز محو الأمية. وقد شمل البرنامج (2.3) مليون مواطن ومواطنة. وقد نال العراق جائزة منظمة اليونيسكو الدولية الكبرى لمحو الأمية (كروبسكايا) في العام 1979 لجهوده في هذا المجال.

- مجانية التعليم : حققت ثورة تموز بناء أفضل نظام تعليمي وتربوي مجاني ابتداءً من رياض الأطفال وانتهاءً بالتعليم الجامعي العالي عدا وجود تعليم إلزامي في المرحلة الابتدائية. وأصبح التعليم منذ العام 1974 مجانياً في كل مراحله.

- الزامية التعليم: صدر قانون التعليم الإلزامي الرقم (118) لعام 1976، وألحق بموجبه جميع الأطفال بين (7-10) سنوات بالدراسة الابتدائية..

-التوسع في مجال التعليم الابتدائي: ارتفع العدد الكلي لطلاب المرحلة الابتدائية من 1.01 مليون طالبا عام 1968 ، الى 1.7 مليون عام 1975، ليبلغ2.6 مليون تلميذاً عام 1978.

-الدراسة الثانوية: ارتفع عدد التلاميذ من 285.7الف عام 1968 ، الى 487.8 الف طالبا عام 1975 ، ليرتفع الى 1.1 مليون تلميذ في المرحلة الثانوية عام 1982.

- الدراسة المهنية: شهدت توسعاً كبيراً خلال سنوات الثورة.

-الدراسة الجامعية: شهدت زيادة مقاربة للزيادة التي شهدتها الدراسة في المرحلتين الابتدائية والثانوية. وبلغ عدد الجامعات ومؤسسات الدراسة العليا /54/ جامعة ومؤسسة انتشرت في أرجاء العراق. وتخرج سنوياً عشرات الآلاف من الاختصاصات المختلفة والآلاف من حملة شهادات الدبلوم العالي، والماجستير والدكتوراه.

- الاختصاصات النادرة: استطاعت الثورة أن تبني أفضل قاعدة من الاختصاصات النادرة والعلماء في كافة المجالات المتقدمة. وعدّ العراق في مقدمة دول العالم في عدد علمائه وكفاءتهم النادرة واستطاعوا أن ينجزوا ويبتكروا ويخترعوا، بما أكد أن العراق كان من خيرة البلدان التي تشجع العلم والعلماء في العالم.

لقد تمثل التوسع في التعليم الجامعي في تطوير الجامعات المؤسسة قبل الثورة ، وتأسيس جامعات جديدة. أمثلة على التوسع الجامعي:

-تطوير جامعة الموصل باضافة كليات واقسام جديدة: كان عدد الطلاب عام 1967، 591 طالبا وطالبة، ليرتفع عدد الطلاب فيها الى 15558 عام 1984.

- تم تأسيس الجامعة التكنولوجية عام 1975، بطاقة بلغت 1005 طالبا وطالبة لتزداد الى 8137 طالبا وطالبة في العام 1982.

- تطوير جامعة البصرة: عام 1969 كان عدد طلابها 755 طالبا ليرتفع الى 10205 طالبا عام 1984.

- تأسيس جامعات صلاح الدين واربيل والرمادي و دهوك والكوفة والسليمانية، وتأسيس المؤسسة العامة للمعاهد الفنية.

-عام 1968 كان عدد طلاب المرحلة الجامعية 28.6 الف طالب، ليرتفع الى 75.5 الف عام 1975، ليزداد الى 112.4 الف عام 1981.

-افتتاح أقسام للدراسات العليا في كل الجامعات العراقية، وزيادة كبيرة في عدد البعثات والزمالات الدراسية خارج القطر.

وكان من أهم نتائج تلك السياسة أنه تمَّ إعداد الآلاف من العلماء في أرقى اختصاصات العالم، ونال من الميزانية ما يستحق التحصّن للمستقبل. واستكمل هذا الإعداد بتعزيز مكانة مراكز البحث، حيث كانت تحظى بنسبة ثلاثة بالمئة من الدخل القومي، أي ما يعادل ستمائة مليون دولار سنوياً.

وحيث إن البنية المعرفية تُعتبر الأساس الضروري لتأسيس البنية المادية، كان تدمير تلك البنية مقصوداً بشكل أساسي بعد اللحظات الأولى التي احتلّ فيها الأميركيون بغداد. ونأسف كثيراً إلى أن النظام الإيراني أيضاً لعب دوراً تخريبياً كبيراً في تدمير تلك البنية.

ولمعرفة أهمية البنية المعرفية، التي أولتها قيادة الحزب والثورة الاهتمام الكافي، وخطورتها، لا بدَّ من مراقبة ومتابعة خطوات التدمير التي ألحقها الطرفان الأميركي والإيراني فيها، ونقسمها إلى مستويين اثنين:

-المستوى الأول: ملاحقة العلماء العراقيين، بمن فيهم أساتذة الجامعات والأطباء والمهندسين... وكبار ضباط الجيش العراقي، إما باحتوائهم، أو قتلهم أو تهجيرهم واقتلاعهم من العراق. ويُوصف وضعهم في العراق بأنهم المنسيين والأكثر تعتيماً على أوضاعهم.

-المستوى الثاني: تدمير البنية المادية للمختبرات ومراكز الأبحاث والمصانع، المدنية والعسكرية، إما بالقصف أو التفكيك وبيعها كخردة إلى تجار الحروب. وإن كانت كل دول الجوار الجغرافي للعراق ضالعة في تلك الجريمة إلاَّ أن التجار الإيرانيون كانوا من أكثر المستفيدين منها، أما السبب فيعود إلى أن الميليشيات التابعة إلى إيران كانت، ولا تزال، مهيمنة بقوة السلاح على معظم الأراضي العراقية خاصة أن زعماءها اشتهروا بتشكيل المافيات المنظمة للسرقة والنهب والاتجار بالممنوعات والتهريب من العراق وإليه.

ج-تعزيز دور المرأة: عندما نلقي الضوء على القفزة العلمية النوعية التي حققها المشروع النهضوي في العراق، فإنما يجب أن لا نغفل الأهمية التي وُضع فيها الدور المرأة العراقية، وهي التي كانت حاضرة في

صلب ذلك المشروع. وحينما نتكلم عن هذا الجانب، لا بدَّ من أن نعرف كيف نظرت قيادة الحزب والثورة الى المرأة العراقية، وأسس تلك النظرة:

كان في مقدمة أهدافها العمل على تحرر المرأة العراقية بوصفها إنساناً يمثل نصف المجتمع، ومساواتها بالرجل، وإزالة بقايا الظلم والاضطهاد الذي عانت منهما تاريخياً.

ولهذا تأسّس في العام 1969 الاتحاد العام لنساء العراق، وانتشرت فروعه في جميع أنحاء القطر. وقد أسهم في توعية الرأي العام العراقي بدور المرأة في شتى شؤون الحياة.

وقد تجاوبت قيادة الثورة مع اقتراحات مؤتمرات الاتحاد وصدرت بصيغة قوانين وقرارات في مجالات الأحوال الشخصية والعمل والتعليم والرعاية الاجتماعية والخدمة المدنية والعسكرية.

د-النهضة الفنية: أولت قيادة الحزب والثورة النهضة الفنية اهتماماً جدياً، على شتى الصعد، باعتبارها عاملاً أساسياً من معالم النهضة الثقافية في العراق. وقد شهدت الحركة الفنية نهضة ظهرت من خلال تأسيس أكاديميات للفنون والمعاهد الفنية، من أهمها أربع في محافظات بغداد والبصرة والسليمانية ونينوى.

من أهم معالم اهتمام الدولة أنها رعت الحركة الفنية رعاية شاملة، فبعد أن كان يتم اعتبار الفرق الفنية مؤسسات تبتغي الربح، وكانت الدولة تلزمها بدفع الضرائب والرسوم، أصدرت القيادة قراراً، ليس بإعفائها من تلك الضرائب والرسوم فحسب، وإنما بتقديم المساعدات والرعاية أيضاً.

وعلى قاعدة تشجيع القطاع الاقتصادي الخاص كمتمم للقطاع العام، عملت الدولة على تنشيط القطاع الفني بإلحاق قسم منه بالقطاع العام من أجل توفير الرعاية للمبدعين وكفايتهم والتفرغ للعمل الفني.

إن شتى النشاطات الفنية كانت مشمولة برعاية الدولة، ومنها: المسرح، والسينما، والرسم، والنحت، والباليه، والموسيقى السيمفونية...

5- ثورة في القطاع الصناعي وتنميته

أولت قيادة الحزب والثورة أهمية استثنائية لتطوير القطاع الصناعي، وأدركت أن تطويره ورفع انتاجيته ضرورة تمليها خطط تطوير الاقتصاد. كما أنها وعت بأن نقل شعب العراق خارج حواجز التخلف والتبعية السياسية والاقتصادية تطلب بناء قاعدة صناعية متطورة، وتطوير اقتصاد «القيمة المضافة» المستند الى تقليل الصادرات النفطية والزراعية كمواد أولية، وتوسيع صادرات السلع كمنتج نهائي.

ومن الأهداف الأساسية لخطة التنمية القومية مواصلة العناية بالقطاع الصناعي باتجاه إزالة كافة المعوقات، والعمل على تطويره بالتركيز على زيادة وتحسين نوع الإنتاجية، وإيصالها الى مدياتها القصوى، لكي يأخذ هذا القطاع دوره المتوازن مع بقية القطاعات في ضوء الضوابط التي تحددها اتجاهات الخطة واولوياتها.

نتيجة لذلك، أثمرت الجهود الوطنية عن أكبر ثورة صناعية في المنطقة، وانتشرت المصانع بشكل لم يسبق له مثيل. ووصل العراق إلى آفاق علمية صناعية كانت تعد حكراً على دول معينة في العالم. وقد شملت هذه الثورة الصناعية كل الاختصاصات المدنية والعسكرية المتطورة.

أ-أهداف خطة التنمية الصناعية

لقد شخصت قيادة ثورة تموز بدقة، ان مواصلة بناء قطاع صناعي متطور ضرورة يفرضها توفير المستلزمات المادية والتقنية لبناء اقتصاد متطور، وتحويل الاقتصاد العراقي من اقتصاد أحادي الجانب، إلى اقتصاد متقدم

مستقر. ولهذا حددت جملة من الأهداف القائمة على أن التطوير الصناعي يتطلب وضع صيغ متجددة لرفع انتاجية العمل ورأس المال المستثمر، وتشغيل المشاريع الانتاجية بطاقتها المثلى، وتكثيف جهود تطوير الكفاءات الادارية والتقنية، واستخدام التقنية المتطورة وصولاً الى رفع وتائر النمو، وزيادة الانتاج الصناعي. وتحديداً فإن خطة التنمية القومية حددت ضرورات تحقيق الأهداف الصناعية التالية:

-إيجاد ترابط وثيق بين السياسة التصنيعية للقطر، وسياسات تطوير القطاعين الزراعي والنفطي.

-تطوير الصناعات التحويلية وتقليل الاعتماد على النفط كمورد أساس للدخل القومي.

-إحلال منتجات الصناعة الوطنية محل السلع المستوردة، وخاصة الاستهلاكية منها.

-تطوير وتعزيز القطاع الاشتراكي في الصناعة، وجعله القطاع الرائد الى جانب تطوير القطاعين المختلط والخاص.

ب-استراتيجية التصنيع في العراق

لتنفيذ أهداف الثورة الاقتصادية، تبنت قيادة الحزب والدولة سلسلة من السياسات والاجراءات التي لخصتها خطة التنمية القومية للسنوات 1976- 1980 بالآتي:

-زيادة نسبة مساهمة القطاع الصناعي في تكوين الدخل القومي.

-إقامة الصناعات التكنولوجية الحديثة والمتميزة في إنتاجيتها العالية كالصناعات البتروكيماوية الحديثة والصناعات الفولاذية.

-تطوير وإقامة صناعات متوسطة وخفيفة تعتمد على التقنية الحديثة في العديد من الأنشطة الصناعية ومنها الصناعات الاستهلاكية.

-تطوير الصناعات المطلوبة لبناء الهياكل الارتكازية والبنى التحتية، كصناعات الاسمنت ومحطات الطاقة الكهربائية.

-تطوير الصناعات الاستهلاكية لمواجهة الطلب الاستهلاكي المتزايد نتيجة ارتفاع القدرة الشرائية للمواطنين.

-تطوير الاجهزة الادارية والاقتصادية للقطاع، وتطبيق الاساليب الادارية والنظم الحديثة وتهيئة الكوادر المطلوبة لسد متطلبات التنمية.

-تطوير التخطيط على مستوى وحدات الانتاج في فروع الصناعة المختلفة، والتأكيد على وضع خطط الصيانة القصيرة والدورية للمشاريع، والالتزام بتنفيذها في أوقاتها المحددة مع توفير المواد التكميلية والمواد الاحتياطية بتدفق مستمر.

-التأكيد على دور الرقابة الصناعية، والالتزام بالمواصفات الفنية للمنتج لغرض ضبط النوعية ومراقبة الانتاج بصورة عامة، ودعم وتطوير أجهزة المتابعة في الوزارات والاجهزة المركزية وتمكينها من العمل على تنفيذ الخطط الموضوعة ضمن الاطار الزمني والمالي المقرر.

-وضع ضوابط لتطوير ونقل التكنولوجيا وتكييفها وفقاً لشروط التنمية الخاصة بالقطر، وتكوين بديل تكنولوجي وطني.

-الاهتمام بالتسويق والاعلام الصناعي للتعريف بالمنتجات الصناعية الو طنية وتطوير سبل تسويقها داخليا وخارجيا.

-منح القروض للقطاع الخاص، وتنظيم نشا طه ضمن إ طار خطة التنمية القومية وشرو طها في تحقيق تو ازن النمو القطاعي.

-استخدام سياسة تسعيرية تشجيعية للمنتجات الصناعية الو طنية، ووضع نظام للحو افز والحماية.

ج-الانجازات الصناعية – القطاع العام

لقد حقق القطاع الصناعي نجاحات كبيرة ورائعة وبمختلف نشا طاته، وجوانبه النوعية والكمية، فتم تأسيس المئات من المشاريع الصناعية وبمختلف الطاقات الانتاجية، وحققت زيادات عالية في قيمة الانتاج والقيمة المضافة، ونوعية المنتج الو طني بشكل أقلق الدوائر المعادية للعراق، بالاضافة الى نجاح القيادة في بناء علاقات اشتراكية، وتمكين القطاع الصناعي الاشتراكي من قيادة الانشطة الصناعية الأساسية.

ومن أجل ذلك شجَّعت زيادة الاستثمارات المخصصة للقطاع الصناعي. ودخل القطاع العام في ميادين صناعية عديدة جديدة وطموحة، ولا سيما الصناعات الثقيلة كصناعة الحديد والصلب، الصناعات الهندسية والكهربائية والصناعات الاستخراجية. بالاضافة الى انشاء الصناعة الاستراتيجية، كصناعة الفوسفات والكبريت، مع توسيع وتطوير الصناعات القائمة.

وبهذا حصل ارتفاع في مستوى الأجور في القطاع الصناعي/ الاشتراكي، وأعيد تنظيم القطاع الصناعي وفقاً لأسس ومعايير علمية حديثة، وإعادة تشكيل الهيكل الإداري لوزارة الصناعة وتطوير كوادرها الهندسية والإدارية بشكل يخدم التنمية الصناعية، ويزيل المعوقات الإدارية والبيروقراطية. فارتفع حجم الاستثمار الصناعي بدرجة كبيرة، حيث تجاوز إجمالي الكلف الكلية للمشروعات الصناعية 601 مليون دينار عراقي خلال فترة خطة التنمية القومية الأولى للثورة.

د-أهم المشاريع الصناعية المنجزة:

معمل سكر السليمانية، معمل تعليب الفواكه في دهوك، توسيع معمل الألبان/ بغداد، الغزل والنسيج القطني في الديوانية، مشروع الغزل والنسيج في الناصرية، الغزل والنسيج الصوفي في أربيل، مشروع الأقمشة في دهوك، توسيع معمل نسيج الموصل، مصنع إسمنت الفلوجة، معمل الثورة في حمام العليل، مصنع طابوق 14 تموز بغداد، مصنع الطابوق الجيري/ البصرة، مصنع الطابوق الجيري/ نينوى، معمل طابوق كربلاء، معمل طابوق بابل، طابوق 30 تموز، معمل الانابيب الاسبستية كركوك، معمل الخشب المضغوط، معمل ألواح الاسبست بغداد، توسيع معمل الزجاج في الرمادي، الكتل الكونكيريتية في الموصل، الكتل الكونكيريتية في البصرة، معمل الانابيب البلاستيكية / بغداد، مشروع المجمع البتروكيمياوي، الحديد والصلب، معمل تجميع الآلات الثقيلة، مشروع الاسكندرية – توسعات، معمل المصابيح الكهربائية، توسيع معمل الأسمدة الكيمياوية، اطارات وانابيب مطاطية للدرجات، انابيب واطارات مطاطية للسيارات، معمل الاسفنج المطاطي، معمل المعدات والآلات الزراعية في الاسكندرية، معمل ادوية سامراء، معمل النسيج القطني قي الكوت، معمل الورق في الهارثة، معمل استخلاص الكبريت من الغاز الطبيعي، توسيع معمل الادوية في سامراء، مصفى الموصل، معمل الحرير الصناعي في سدة الهندية، مشروع سكر القصب، كبريت المشراق، معمل الأسمدة الكيمياوية في البصرة، مصفى البصرة.

هـ-الانجازات الصناعية - القطاع الخاص

لم تقتصر المنجزات الصناعية على القطاع العام بل تعداه الى القطاع الخاص، الذي شهد تطوراً ملحوظاً. ومع إيمان قيادة الحزب والثورة بأهمية القطاع العام في الصناعة، إلاّ أنها أعطت للقطاع الخاص دوراً مهماً في تنمية القطاع الصناعي، ولا سيما في الأنشطة الاستهلاكية والتكميلية، وبالتالي تطوير الاقتصاد الوطني.

كما أصدرت حكومة الثورة العديد من التشريعات القانونية لتشجيع رأس المال الوطني، وتأسيس المشاريع الصناعية، ومن أهم تلك التشريعات «قانون تنمية وتنظيم الاستثمار الصناعي رقم 22 لسنة 1973»، الذي وفر مستلزمات تشجيع الاستثمارات الوطنية وحمايتها.

6- التطور الزراعي بعد ثورة 17 - 30 تموز

أشرت قيادة الحزب والثورة التنمية كقضية مركزية بالغة الأهمية لتطور القطر السياسي والاقتصادي والاجتماعي، فأولتها اهتماماً كبيراً، وهيأت المستلزمات المادية والبشرية لتحقيق أهدافها، وسعت إلى تسريع وتائرها على كافة القطاعات. وتمثل أحد أهم المبادئ الأساسية لخطة تطوير هيكل الاقتصاد الوطني في منح القطاع الزراعي المكانة البارزة بين القطاعات الاقتصادية، ورفع نسبة مساهمته في الناتج القومي الإجمالي. فقد تحقق في العراق أكبر حملة للاستصلاح الزراعي والزراعة الحديثة ومشاريع الري والإرواء وبناء السدود وإنشاء المراكز البحثية العلمية المتخصصة بالتطوير الزراعي وآفاقه المستقبلية.

فخلال الفترة من نهاية تموز (يوليو) 1968 إلى بداية شهر أيلول (سبتمبر) 1980، شهد القطاع الزراعي تغييرات جذرية وعلى مختلف أنشطة القطاع وميادينه ولاسيما على صعيد تنظيم العلاقات الإنتاجية داخل القطاع، وحسم إشكالية الملكية الزراعية بشكل يخدم التحولات الاشتراكية.

أ-أهداف خطة التنمية الزراعية

أولت خطة التنمية القومية في القطاع الزراعي أهمية بشكل تتناسب مع دورها الحيوي في توفير المتطلبات التنموية الضرورية للقطاعات الأخرى، ولمجمل النشاط الاقتصادي والاجتماعي للقطر. ولهذا راعت خطط التنمية الخاصة بتطوير القطاع الزراعي تلبية ثلاثة اعتبارات رئيسية :

-زيادة الإنتاج لمواجهة الطلب الاستهلاكي والصناعي المتزايد على المنتجات الزراعية.

-تفعيل دور القطاع في تحقيق النمو الاقتصادي المطلوب من خلال التوسع في استخدام منتجات القطاع الصناعي الوطني، وتلبية احتياجات القطاع الصناعي من السلع الزراعية، وتوفير فائض زراعي يخدم تطويراً للصادرات العراقية، ويرفد الاقتصاد الوطني بالنقد الأجنبي.

-تغيير الواقع الاجتماعي للريف بما ينسجم ومستلزمات التحول الاشتراكي، عن طريق تحقيق أقصى ما يمكن من التجانس والعدالة في درجة تطور سكان القطر جغرافياً وقطاعياً وطبقياً.

لتحقيق هذه الاعتبارات ثبّتت خطة التنمية القومية تحقيق الأهداف التالية كمهام مركزية للقطاع الزراعي خلال السنوات 1976- 1980 :

-زيادة الإنتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني بمعدل سنوي لا يقل عن7 % ، من خلال التوسع العمودي في الزراعة وتطوير مزارع الدولة، والاستغلال الأمثل للموارد المائية .

-بذل أقصى الجهود لتغطية الطلب المتزايد على المواد الغذائية والمواد الأولية المستخدمة في النشاط الصناعي .

-استخدام صيغ متطورة لبلوغ الاكتفاء الذاتي من الحبوب والسلع الزراعية الرئيسية، وتحويل العراق من بلد مستهلك/ مستورد، إلى منتج/ مصدر لفائض زراعي من الحبوب.

-تخطيط الإنتاج في ضوء ضوابط الموازنة الغذائية، والعوامل الاقتصادية والاجتماعية بشكل يدعم رفع المستوى الغذائي للمواطنين .

-تعزيز الترابط بين الإنتاج النباتي والحيواني بما يخدم عملية التكامل الزراعي.

-تسريع خطوات التطوير الحضاري في المجتمع الريفي، وتطوير الخدمات الاجتماعية المقدمة، بشكل يقلل من حجم التفاوت بين الريف والمدينة.

-التوسع في توفير الخدمات الأساسية في الريف والبنى الأساسية بشكل خاص، والعمل على توفير شبكات المواصلات والطرق الريفية وربطها بالطرق العامة، بشكل يؤمن ربط مراكز الانتاج في قنوات ومراكز التسويق.

-إنجاح تجربة مزارع الدولة وتطوير كفاءتها وإنتاجية العاملين فيها.

-زيادة الاهتمام بالمشاريع العالية الإنتاج ، والاهتمام بشكل خاص بالمشاريع الكبرى التي توفر الغلل الأساسية المطلوبة لتغطية الطلب الاستهلاكي، واحتياجات القطاع الصناعي.

-التركيز على تطوير الثروة الحيوانية وتوفير مستلزمات تطوير الانتاج الحيواني وفقاً لضوابط خطة التنمية القومية، وبما يوفّر تسويقاً سليماً وصحياً لتلك المنتجات، والاهتمام بالثروة السمكية، واتخاذ الإجراءات المنظمة للصيد المنتج والاستفادة من المسطحات المائية الطبيعية ، بالإضافة إلى مواصلة العناية بالمراعي الطبيعية والعمل على تطويرها بشكل علمي.

-رفع حجم وكفاءة الاستثمار الموجه لتطوير الطاقات البشرية في الريف باستخدام وسائل مبتكرة، مع الأخذ بنظر الاعتبار واقع البيئة البشرية في الريف العراقي .

-التوسع في استخدام التقنيات الحديثة، واستخدام الأسمدة والمبيدات الكيماوية، والمحافظة على خصوبة التربة ومعالجة ظواهر الملوحة والتعرية بالإضافة إلى معالجة الأوبئة الحيوانية.

-تهيئة الكوادر الفنية والقيادية القادرة على النهوض بالقطاع الزراعي وتأسيس مراكز البحوث، وتشجيع البحث العلمي الزراعي. مع تهيئة الكوادر البيطرية والزراعية المطلوبة لتنمية الثروة الحيوانية. والاهتمام بالإحصاء الزراعي وإجراء المسوحات الدورية والدراسات الخاصة بالتربة، والعمل على تكملة خارطة العراق الزراعية التفصيلية للاستفادة منها في التخطيط السليم للقطاع الزراعي ورفع معدلات الإنتاج والانتاجية.

-إكمال عمليات استصلاح الأراضي وانجاز شبكات الري والبزل وفقا للخطة الطويلة المدى. واستغلال الأراضي الاروائية والديمية بشكل أمثل مما يحقق أعلى مستوى من الإنتاجية.

-وضع هيكل للسياسة السعرية في السوق الزراعية بصورة تشجع المزارع العراقي على إنتاج المنتجات المطلوبة للاقتصاد الوطني.

ب-المنجزات الزراعية لثورة 17- 30 تموز

-حسم إشكالية الملكية الزراعية وتطوير العلاقات الزراعية: أصدرت قيادة الحزب والثورة قانوني الإصلاح الزراعي رقم 117 لسنة 1970 والقانون رقم 90 لسنة 1975 ، حيث تم بموجبهما إعادة تنظيم الحيازة الزراعية، وتصفية الملكية الإقطاعية الكبيرة بشكل نهائي لصالح الطبقة الفلاحية. قاد هذا التغير المهم في هيكل العلاقات الإنتاجية إلى زيادة عدد الجمعيات التعاونية من (410 جمعيات في العام 1968) إلى (1992 جمعية في العام 1980) ، وازدياد عدد أعضائها من (55 ألف عضواً في العام 1968) إلى (388 ألف عضواً في العام 1980). وشهدت هذه الفترة لأول مرة في تاريخ القطر الزراعي انبثاق تجربة المزارع الجماعية.

-إنشاء المشاريع الزراعية الكبرى: الدجيلة، الحويجة،اللطيفية، شهرزور،الوحدة (خُصِّص للوافدين العرب، وخاصة المصريين)، 14 رمضان، 30 تموز، الدلج، 17 تموز، 7 نيسان، ابو بشوت، الشحيمية، الخالص، نهر سعد، المثنى، المسيب، بمساحة بلغت (2258000) دونماً.

-إنشاء السدود ومشاريع الري واستصلاح الأراضي:

المشاريع الإروائية التي أنشئت من عام 1968 إلى 1980: قناة المغيشي/البصرة، قناة الدواية(إسكان 7500 عائلة)، جدول الحي الجديد، اسكيكلك/اربيل، الدملج/واسط، ارواء مندلي، 7 نيسان وسلمان باك، نهر سعد/ميسان، ناظم صدر اليوسفية، الصدر المشترك/ ديالى، مشروع ري كركوك، مشروع مبازل ابي غريب واليوسفية، مشروع مبازل الدجيلة، مشروع بزل الحلة –الديوانية- الدغارة، مشروع بزل الرمادي، مشروع سد الموصل/ اسكي موصل، مشروع قناة الثرثار، المصب العام، شط البصرة، سد حمرين، سد حديثة، ابو غريب الاروائي،شرق الغراف، الاسحاقي الاروائي. بما تقدر مساحتها بـ(7،560،000) دونماً. إضافة الى بعض ما أنجز بعد المرحلة الأولى كمشروع السد العظيم، والنهر الثالث، ومشروع ري صدام...

-زيادة قيمة وكمية الإنتاج الزراعي:

ارتفعت قيمة الإنتاج من (200.8) مليون دينار عام 1968 إلى (354.9) مليون دينار عام 1974 والى (1280) مليون دينار عام 1981. وارتفع الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الزراعي من(167.9) مليون دينار عام 1968الى(278.4) مليون دينار عام 1974، والى (977) مليون دينار عام 1981

- التوسع الكبير في استخدام المكننة الزراعية

وللمقارنة بين العامين (1967) و(1980):

-ارتفع عدد الساحبات من (553) إلى (4646).

-ارتفع عدد الحاصدات من (328) إلى (2357).

-ارتفع عدد المضخات من (793) إلى (4679).

-ارتفع عدد السيارات من (388) إلى (18122).

-تطوير الثروة الحيوانية

عملت السلطات الزراعية الحكومية على توفير مستلزمات النهوض بالثروة الحيوانية عبر إنشاء العديد من المؤسسات الحكومية المتخصصة وإقامة المشاريع الاقتصادية المجدية، وتقديم الدعم المالي والفني للقطاع

الخاص. وحققت الثورة نجاحاً ملحوظاً ، فازداد عدد الحيوانات المنتجة بشكل كبير خلال العقد الاول للثورة.

-تطوير المحاصيل الزراعية على اسس علمية .

تم انشاء مراكز البحوث والدراسات المتخصصة في تطوير المحاصيل الزراعية ، والتي قامت بانجاز الآلاف من البحوث. واهتمت السلطات الزراعية في تطوير نوعية التربة ورفع انتاجيتها وحمايتها من الآفات الزراعية. فاقدمت على استيراد البذور والاسمدة الكيمياوية وتوزيعها على الفلاحين وشجعتهم على استخدامها، مع تقديم الارشادات الخاصة باستخدامها بشكل سليم.

-توفير المواد الخام للاغراض الصناعية:

من الاهداف الاساسية لخطة التنمية القومية توفير عوامل الارتباط المباشر بين الانتاجين الزراعي والصناعيين والعمل على خلق قطاع زراعي قادر على توفير المواد الخام للقطاع الصناعي: قصب السكر، زراعة البنجر، زراعة الكتان، والسمسم وعباد الشمس. والتبغ، والقطن. واستصلحت مئات الآلاف من الدونمات لكل نوع من أنواعها.

وبالإجمال فقد دخل العراق في مشروع النهوض بتحديث الزراعة، حيث الإنفاق السنوي من أجل ذلك، وصل إلى حدود ثلاثين بالمئة من مجمل المدخول القومي سنوياً، وبالفعل ومع استقدام مليون عامل زراعي مصري (ثلاثة ملايين مع عائلاتهم)، فقد انتقل العراق من ثمانية ملايين دونم زراعية ورثها من الماضي إلى ثلاثين مليون دونم زراعية، بفارق خمس سنوات (1971 - 1976) بين القديم والجديد.

7- في البنى التحتية الأخرى

أ-البنية العسكرية:

طورت الثورة بناء الجيش العراقي عدةً وعدداً وتدريباً بشكل علمي حتى أصبح يضاهي أقوى الجيوش في العالم. واستطاع أن يثبت كفاءته وشجاعته في كل المهام الوطنية والقومية التي أنجزها دفاعاً عن العراق والأمة العربية. هذا الجيش ومعه القوى الأمنية وجيش القدس وفدائيو صدام هم عماد المقاومة العراقية الوطنية، ومعهم كل الشرفاء الوطنيين والإسلاميين والقوميين.

واتجهت الطموحات نحو استحواذ الطاقة النووية، مع خطوات موازية لتحديث القوات المسلحة، ويشير التاريخ الوثائقي لهذه المرحلة، بأن العراق ارتبط مع مئتي شركة عالمية في مختلف الاختصاصات العسكرية والصناعية..

وإذا كنا نعيد إلى الذاكرة، بناء المفاعل النووي العراقي، قبل العام 1980، والذي قام العدو الصهيوني بتدميره في 7 حزيران من العام 1981، في ظل صمت الأنظمة العربية، وفي ظل العدوان الإيراني على العراق، ومترافقاً معه، نستعيد إلى الذاكرة أيضاً دلالات الحملة العدائية التي قادتها الولايات المتحدة الأميركية، في أوائل العام 1990، ضد العراق تحت ما يُسمى بخطورة «المدفع العملاق» الذي كان استكمالاً لمنظومة الصواريخ البعيدة المدى التي أنتجتها عقول الخبراء العراقيين والمصانع العراقية، التي أطلق منها (39)

صاروخاً ضد العدو الصهيوني في كانون الثاني من العام 1991، حيث صرَّح الرئيس صدام حسين قائلاً: «لقد أطلقنا تسعة وثلاثين صاروخاً ضد العدو الصهيوني، ونحن ننتظر الذي سيطلق الصاروخ الأربعين».

ب-المرافق الحيوية:

تمكن العراق في فترة قياسية 1970 - 1980 من تدشين شبكة مواصلات بمعايير عالمية (طرق وأوتسترادات وسكك حديدية) بما يزيد على ثلاثة آلاف كيلومتر طولية، أما إقامة الجسور في المدن، فكانت واحدة من إبداعات العقل الهندسي العراقي المعماري بامتياز، ففي غضون أربعة أشهر إلى سنة بعد «عاصفة الصحراء»، العدوان الثلاثيني، (بمئة ألف طن من الصواريخ والقنابل).. تمكنت الهندسة العراقية من إعادة إعمار جميع الجسور التي تم نسفها بطريقة همجية.

واهتمت الثورة بكل وسائط النقل البرية والجوية والبحرية إضافة إلى تطوير المطارات والموانئ وغيرها. وأولت الاهتمام أيضاً بمشاريع تطوير الماء والكهرباء والاتصالات والمجاري.

وبفضل إصرار العراقيين وإبداعاتهم، وتجربتهم في البناء والتصدي للمعتدين، وسرعتها في إعادة إعمار كل ما يدمر من منشآت ومصانع وجسور ومرافق أخرى، أصبح العراق يمتلك تشكيلات مهمة من الملاكات والاختصاصات القادرة على تنفيذ المشروعات العملاقة وأصبح اعتماد العراق على الكفاءة الوطنية بالكامل لإنجاز كل ما تحتاجه من منشآت.

ج-الخدمات العامة:

وفي الفترة ذاتها، كان العراق يشهد صعوداً متميزاً نال الاعتراف من منظمات دولية في مجالي الصحة والتعليم (ربما البلد الأول في بلدان العالم الثالث)، وزيدت بل وضوعفت أعداد المدارس والجامعات والمستشفيات. هذا بالإضافة إلى بناء السدود والمحطات الكهربائية والمفاعلات النووية...

لقد بنت الثورة أفضل منظومة للخدمات الصحية والطبية وتم بناء أكبر المستشفيات والمراكز العلاجية، والأقسام المتخصصة في معالجة جميع الأمراض المعروفة، وتم بفضل الجهود العلمية والكوادر المؤهلة بشكل عالي من القضاء على كل الأوبئة والأمراض المستوطنة، حتى أصبح العراق خالياً من كل الأمراض على عكس ما تعانيه دول كثيرة في المنطقة من انتشار واضح لتلك الأمراض التي تؤدي إلى وفاة أعداد كبيرة من شعوب تلك الدول لاسيما الأطفال.

8- استثمار العلاقات الاقتصادية الخارجية للعراق لدعم قضايا الأمة العادلة

نجحت القيادة في بناء علاقات اقتصادية واسعة ومتطورة مستندة إلى ثوابت مبدئية وعلى أسس ومفاهيم وطنية وقومية وإنسانية، من أهمها: الموقف من الثورة في العراق، الموقف من القضايا القومية ومن القضية الفلسطينية تحديداً، بالإضافة الى المتطلبات الاستثمارية لخطة التنمية القومية.

أعطت القيادة أولوية خاصة للعلاقات مع الاقطار العربية تحقيقاً لأهداف التكامل الاقتصادي العربي، واهتمت بتطوير العلاقات الاقتصادية مع دول المعسكر الاشتراكي بشكل يدعم العلاقات السياسية المتميزة مع تلك الدول. كما أنها أعارت أهمية خاصة لموضوع دعم قضايا التنمية والتقدم الاقتصادي والاجتماعي في الدول النامية غير المنحازة ومساعدتها على التخلص من قيود الاستغلال التي فرضتها التبعية للاقتصاد الرأسمالي الدولي.

أ-الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية الموقعة مع الاقطار العربية:

منطلقة من مبادئ الحزب وأهدافه سعت قيادة الحزب والثورة إلى تعضيد التبادل التجاري والتعاون الاقتصادي وبشكل يسهم في تسريع آليات التكامل الاقتصادي العربي وتحقيقه، وبخاصة في قمة عمان 1980.

-بلغ العدد الكلي للاتفاقيات المعقودة خلال الفترة المذكورة (40) اتفاقية، اتسم معظمها بالشمولية وفي تغطيتها الكثير من جوانب التعاون الاقتصادي والتبادل التجاري .

-نجاح العراق في توقيع اتفاقيات اقتصادية وتجارية مع معظم الاقطار العربية.

-إن الغرض الأساس لأكثر الاتفاقيات تمثل في تمويل المشاريع التنموية للاقطار العربية غير النفطية، وانشاء مشاريع وشركات مشتركة.

ب-القروض والمنح المقدمة من العراق للأقطار العربية:

قدم العراق الى الاقطار العربية خلال فترة (1968-1980) قروضاً ومنحاً استند في تقديمها إلى المنطلقات النظرية لحزب البعث العربي الاشتراكي، وايمان القيادة بأن ثروة العراق وإمكانياته الاقتصادية هي جزء من ثروة الأمة العربية. وانطلاقاً من مسؤولية العراق القومية والانسانية، بالإضافة إلى الالتزامات المترتبة على الحكومة العراقية وفقاً لقرارات مؤتمرات القمة العربية، ومهام دعم صمود الاقطار العربية المواجهة للعدو الصهيوني. وبلغت قيمتها تسعة مليارات دولار ما بين 1975-1980.

ج-مساهمة العراق في المنظمات والشركات العربية المشتركة

لم يقتصر دور العراق في تأسيس الشركات المشتركة وتشكيل المنظمات العربية على المساهمة في رأس مال تلك المؤسسات ورفدها بالكوادر المطلوبة، بل كان سباقاً في طرح مبادرات تطويرها والعمل الفعال على وضعها حيز التنفيذ. فلقد ساهم العراق في عضوية (30) شركة ومنظمة عربية خلال الفترة من 1968 الى 1980. و بلغت مساهمة العراق، سواء في رأس المال التأسيسي للشركات المشتركة، أو تغطية النفقات الإدارية السنوية لفعاليتها مئات الملايين من الدولارات سنوياً.

ثالثاً: المرحلة الثانية من المشروع (1980- 1991).

على الرغم من أن ظروف، الحرب الإيرانية – العراقية، فرضت مناهج استثمارية سنوية منذ العام 1981، فإن هذا الواقع لم يحل دون إعداد مشروع خطة التنمية القومية للسنوات 1981-1985 التي استهدفت وضع حلول في مختلف الميادين الاقتصادية والاجتماعية.

وينطبق هذا على إعداد خطة التنمية القومية للسنوات 1986-1990، التي بسبب ظروف الحرب أعدت بدلاً منها خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية 1988-1990، ومن بعدها الخطة الخمسة (1991-1995) وخطة الإعمار للفترة نفسها لإعادة إعمار ما دمره العدوان الثلاثيني.

1-الإصلاحات الهيكلية في الاقتصاد الوطني:

وإذا كانت قد بدأت هذه الإصلاحات في العام 1976، فإنها أصبحت محوراً أساسياً في المرحلة الثانية التي تمتد منذ العام 1980 وما بعدها. وكان الهدف منها بالأساس معالجة الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد الوطني،

ورفع كفاءة الأداء، وزيادة فاعلية الكوادر العاملة، وتسريع وتائر إنجاز الخطط التنموية والبرامج الاستثمارية.

لقد ترجمتها قيادة الحزب والثورة في العام 1976، باتخاذ التوصيات والقرارات، بحيث جاءت بصيغة شعارات وتوجهات مركزية لإشاعة الوعي التنموي بين قطاعات العاملين، وتعميق مساهمتهم في مسيرة التخطيط والتنمية. وفي العام 1987، ركزت قيادة الحزب والثورة، على ضرورة رفع مستوى الأداء الإداري والاقتصادي في قطاعات الاقتصاد الوطني وضمان الاستثمار الأمثل للقطاعات والموارد البشرية والمادية في دوائر الدولة كافة وفي مقدمتها المنشآت الإنتاجية.

وعلى الصعيد العملي اتجه الواقع التطبيقي للإصلاحات الإدارية والاقتصادية ضمن السياقات الرئيسة التالية:

- التخلص من الحلقات الإدارية الزائدة، لإبعاد أية قيود وعوائق تحول دون المبادرات والإبداعات على المستويين الإداري والاقتصادي.
- وضع نظام جديد للحوافز والمسؤوليات والصلاحيات.
- تحويل العمال في القطاع الاشتراكي إلى موظفين.
- تشغيل المنشآت الصناعة على أسس اقتصادية، ودفعها إلى زيادة الإنتاج وتطوير نوعيته، والعمل عل خفض التكاليف، والاتجاه نحو تصدير المنتجات الوطنية.
- دعم القطاعين المختلط والخاص وتعميق مشاركتهما في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- إلغاء كل القوانين التي تتعارض مع السياسة الاقتصادية أعلاه، وسن قوانين جديدة تكفل تحقيقها.
- ترشيق أجهزة الدولة بدمج الوحدات المتشابهة والمتماثلة بمهماتها.
- تقليص قوى العمل الإدارية وتكليفها بمهمات إنتاجية.

شملت ثمار التنمية حياة المواطنين كلها، وانعكست على نحو ملموس على قطاع الاقتصاد الوطني وتطوراتها الشاملة، وسنعطي أمثلة حول ما حصل من تقدم بين العامين: 1968، والعام 1990:

- ارتفع الدخل الوطني من (812) مليون دينار، إلى (20018) مليون دينار.
- ارتفع الناتج المحلي بحسب النشاطات الاقتصادية من (1034) إلى (23926).
- ارتفع دخل الفرد من (91) دينار إلى (1084) دينار.
- معدلات الأجور للموظفين والعمال ارتفعت بنسبة 122% في العام 1977 أي من 250 ديناراً إلى 600 ديناراً. وتواصلت هذه الزيادات لتتضاعف مرات كثيرة. هذا فضلاً عن تقديم الخدمات المجانية في الصحة والتربية والتعليم، وحقوق التقاعد والضمانات الاجتماعية.
- ارتفعت الاستثمارات المخصصة لخطة التنمية القومية الأولى من 95 مليون دينار إلى 1134 مليون دينار معدلاً سنوياً من العام 1970- حتى العام 1980. ويشار إلى أن الخطة السنوية للعام 1978 قفزت إلى 2800 مليون ديناراً.
-ارتفع رأس المال الثابت من (143) مليون دينار إلى (6220) مليون.

2-مؤشرات قطاعية

اتسعت قاعدة التقدم النوعي والمبادرات والابداعات في القطاعات الاقتصادية نظراً إلى صلتها المباشرة بروحية العراقي وقدرته على العطاء:

- عدد المنشآت الصناعية الكبيرة والمتوسطة والصغيرة زاد من (28000) منشأة إلى (47628) منشأة.
- ارتفع عدد العاملين في الصناعة من (132) ألفاً إلى (288) ألفاً .
- ارتفع معدل الأجور من 28 مليون دينار إلى 506 ملايين دينار.
- الإنتاج الصناعي ارتفع من (240) مليون دينار إلى (5397) مليوناً.
- ارتفع عدد العاملين في النشاط الصناعي من (7061) عاملاً إلى (20128) عاملاً.
- ارتفعت قيمة الإنتاج الصناعي من (8315) ألف دينار إلى (340739) ألف دينار.
- ارتفع عدد المدن الصناعية من صفر إلى 25 مدينة.
- تضاعف إنتاج الكهرباء 22 مرة، أي من (1.3) في العام 1968 إلى (28.9) مليار كيلو واط / ساعة في العام 1989. وفي منطقة كردستان للحكم الذاتي ارتفعت كمية الكهرباء الموزعة من (69.4) مليون في العام 1970 إلى (684) مليون كيلو واط / بساعة في العام 1991.
- في العام 1987 اكتملت المرحلة الثانية لخط تصدر النفط (العراقي – التركي) بقوة تصديرية (1.5) مليون برميل يومياً، كما أنجز في الفترة نفسها الخط (العراقي – السعودي) بطاقة مليون برميل يومياً.
- وفي الزراعة ارتفعت قيمة الإنتاج النباتي من (131) مليوناً في إلى (4375) مليون دينار.
-وارتفع الإنتاج الحيواني من (69) مليون دينار إلى (1623) مليوناً.
- ازدادت المساحة المزروعة من (12) مليون دونم إلى (15.4) مليون دونم، وبلغ استصلاح الأراضي حتى نهاية العام 1989 (2.584) مليون دونم.
-ارتفع عدد المكائن الزراعية من (7404) آلاف إلى (38186) ألف ساحبة في العام 1989، والمضخات من 11612 إلى 39866 مضخة في العام 1989.
- ارتفع عدد حقول الدواجن من 19 إلى 6607.
- مزارع الأسماك من صفر إلى 1118.
- السدود والخزانات من 5-13.
- استفاد 180 أف فلاح من توزيع ملايين الدونمات من الأراضي.

3-النقل والمواصلات

- الأطوال الكلية للطرقات ارتفعت من 4183 كم إلى 38858كم.
- ازداد مجموع السيارات من (120) ألف سيارة إلى (1.028) مليون، أي بنسبة 12 سيارة لكل ألف عراقي.
- بلغ مجموع مباني القطاع الاشتراكي 4972 منشأة أما مجموع المنشآت فقد بلغت 4842.

-القوى العاملة: ارتفع عدد العاملين من حملة شهادة الدكتوراه من 1243 في العام 1972 إلى 4452 في العام 1990.

4-خدمات التربية والتعليم

- ارتفع عدد دور الحضانة من 71 في العام 79 إلى 119 داراً في العام 1990.
- ارتفع عدد رياض الأطفال من 135 إلى 646 داراً. وازداد عدد الأطفال /14530/ إلى (86508) طفلاً في العام 1990.
- ارتفع عدد المدارس الابتدائية من 5137 مدرسة إلى 8725 مدرسة.
- ارتفع عدد التلاميذ من (1.017) مليون إلى (3.335) مليون.
- ارتفع عدد مدرسي التعليم الابتدائي من (47.58) إلى (130115) ألفاً.
- ارتفع عدد المدارس في التعليم الثانوي من (840) مدرسة إلى (2700) مدرسة وارتفع عدد الطلبة من (285.721) ألفاً إلى (1.058) مليون.
- مدراس التعليم المهني من 44 إلى 289 مدرسة. وارتفع عدد الطلبة من (10600) إلى 142.822 ألفاً.
- المعاهد المركزية لدور المعلمين من 10861 طالباً إلى 30962 طالباً.
- عدد الجامعات ارتفع من 5 إلى 12 وارتفع عدد الطلاب من 31086 طالباً إلى 179542 طالباً. وعدد طلاب الدراسات العليا ارتفع من /742/ طالباً إلى /3628/ طالباً.

5-الخدمات الصحية والاجتماعية

- ازداد عدد المستشفيات من 149 إلى 252.

وارتفع عدد الأسرة من 16327 إلى 26652 ألف

- ارتفع عدد ذوي المهن من الطلبة من 3145 إلى 13621.

6-السدود والأنهار

-نهر صدام: تأتي أهمية نهر صدام بعد دجلة والفرات. ويروي ستة ملايين دونم من الأراضي. تم إنشاؤه في التسعينات أي بعد الحصار في زمن استثنائي (180) يوماً من 92/5/25 إلى 92/12/7. يبلغ طوله (565) كلم وعرضه عند السطح 10م وعمقه 50 متراً. ويعمل على تخليص الأراضي من الأملاح.

-مشروع وفاء القائد: هو من المشاريع الإستراتيجية الكبرى، يوفر مياه الشرب (2.500.000) مواطن في البصرة وذي قار، استغرق العمل فيه 22 شهراً ابتدءاً من شهر تموز 1992.

7-استراتيجية الدفاع عن الوطن

بنت قيادة الحزب والثورة المسألة الدفاعية على أسس استراتيجية فكرية، حددها المؤتمر القطري الثامن (1974)، بمهمتين أساسيتين:

-وضع الأسس والضوابط المبدئية والعسكرية التي تمكنه ليس في أداء مهامه الوطنية فحسب، بل في أداء مهامه القومية أيضاً.

-تنظيم الجيش على أسس علمية حديثة، وتطوير أساليب تدريبه وتعبئته وقدراته القتالية. وإمداده بأقوى الأسلحة والمعدات والتجهيزات وأحدثها. آخذاً بالاعتبار مهمة الدفاع عن الأمة العربية.

تلك المبادئ جُرِّبت في أكثر من حرب دفاعية عن العراق، وفي أكثر من حرب عربية أسهم فيها الجيش العراقي، وأكثرها بروزاً مشاركته في حرب تشرين الأول من العام 1973، على الجبهة السورية.

بعد الإضاءة على كفاءة الجيش العراقي النوعية، زادت فيالق الجيش من ثلاثة فيالق، بما يعادل خمسة عشرة فرقة في العام 1980 ليضم في العام 1988 أكثر من خمسين فرقة مختلفة، وعدداً كبيراً من الألوية والوحدات المختلفة، فضلاً عن فيلق ضخم من رجال الحرس الجمهوري، رجال المهمات الصعبة. لكن كانت أعداد الجيش تتزايد أو تتناقص، بشكل يتناسب مع أيام السلم والحرب.

وبالإضافة إلى ذلك، فقد زُوِّد الجيش بأحدث السلاح، من مصادر شرقية وغربية، بشكل لا يمس بإرادته وسيادته. وقد رفد ذلك بخطة بناء صناعة عسكرية متطورة، بلغت ذروتها في أواخر الثمانينيات وأوائل التسعينيات من القرن الماضي.

شملت عناية قيادة الحزب والثورة تطوير القوتين الجوية والبحرية.

لم تكن العناية تشمل تطوير أسس الجيش النظامي فحسب، وإنما عقيدة الحزب والثورة اهتمت أيضاً، ولأسباب عقائدية استراتيجية، بمسألة تحويل الشعب العراقي إلى شعب مقاتل.

وترجمة لتلك العقيدة فقد بنى العراق، في ظل ثورة تموز المجيدة، مجموعة من التشكيلات العسكرية الشعبية:

-الجيش الشعبي: تأسس في 8 شباط 1970، وكان الغرض منها: حماية الثورة أولاً، وإعداد الحزبيين وتربيتهم بتنمية الشخصية النضالية المستعدة لمواجهة الظروف الصعبة، سواءٌ أكان الأمر متعلقاً في المحافظة على الأمن الداخلي في العراق، أم كان يتعلق في المشاركة بالدفاع عن الوطن العربي.

-فدائيو صدام: تم تشكيلها في العام 1994، على أسس لها أهدافها وأنظمتها الخاصة.

-تجربة تدريب الشعب: ابتدأت في العام 1998، وتقوم على فكرة حشد الشعب ورفع الاستعداد القتالي، وتحشيد كل الطاقات الشعبية لمواجهة العدوان المرتقب على العراق. كانت وسيلة القناعة الشعبية والتطوع الاختياري هي الشرط للتجربة، على أن تستقطب الرجال والنساء من كل الأعمار القادرة على التدريب وحمل السلاح. فتوسَّعت التجربة، وشملت أعضاء القيادة في الحزب والدولة.

لقد ركَّزت مناهج التدريب على دور المشاة والأسلحة الخفيفة والقتالات الخاصة. وشملت التجربة ثلاثة ملايين مقاتل من كل شرائح الشعب.

ومما تجدر الإشارة إليه، هو أن تعارضاً ما لم يحصل بين الجيشين النظامي والشعبي على الرغم من تداخل المهمات القتالية، أما السبب فكان يعود إلى تنسيق وتكامل بين القيادات العسكرية والحزبية في أداء الواجبات.

إن بناء الجيش الشعبي بأهدافه الوطنية والقومية، ونجاح تجربة تدريب الشعب، يعطيان دلالتين مهمتين، وهما:

-الدلالة الأولى: بالإضافة إلى أن التجربة كانت أنموذجاً لبناء شعب مقاتل، فهي تشكل برهاناً أكيداً على أن قيادة الحزب والثورة كانت تعد لتجربة المقاومة الشعبية إذا ما نفّذ تحالف الاستعمار والصهيونية تهديداته بالعدوان على العراق واحتلاله. وهو برهان على أن حزب البعث العربي الاشتراكي يشكل القوة الأساسية في المقاومة الوطنية العراقية.

-أما الدلالة الثانية، وإن أضفنا الأعداد التي شكّلها جيش القدس، فتبرهن على أن نظاماً سياسياً يضع ملايين قطع السلاح بين أيدي الشعب، لم يكن ديكتاتورياً، بل العكس كان الصحيح، فاطمئنانه إلى عدالته جعله لا يخشى انتشار قطع السلاح بين أيدي الملايين من شعبه.

وهنا لا يمكن الاكتفاء بما ورد أعلاه من دون الإشارة إلى أهمية القدرة الإبداعية التي يمتاز بها صدام حسين، القائد الشهيد، فهو كان صاحب الابتكارات البعيدة عن النمطية، ومن أهمها:

-وسائل مواجهة الحشود البشرية.

-إعاقة هجمات العدو عن طريق البحيرات الصناعية.

-تشجيع مراكز البحث العلمي ورعايته من أجل تلبية متطلبات القوات العسكرية المسلحة، فكانت النتيجة ظاهرة في ميدان التصنيع العسكري الذي كان مفخرة كبرى. وهذا لا يجعلنا ننسى الدور الكبير الذي يلعبه رجال التصنيع العسكري في رفد المقاومة العراقية، في هذه المرحلة، بتصنيع كل ما هو جديد من السلاح المناسب لعملها.

9-خاتمة

على الرغم من كل ما رافق المشروع النهضوي من أخطاء، يبقى تجربة رائدة وفقاً للمعايير التاريخية والموضوعية، وتستأهل الدراسة، وتستحق الاعجاب والثناء، وتستحق أن يفتخر بها البعثيون والعراقيون المخلصون لانتمائهم الوطني والقومي. أما الأخطاء، التي رافقت المشروع فتبقى أخطاء فنية تعود أسبابها إلى نقص التجربة العملية، وحجم التحديات التي واجهتها قيادة الحزب والدولة. إلاّ أن ذلك لا يجوز أن ينسينا قطعاً أهمية، وأحياناً، أولوية المشروع المقاوم الاستراتيجي الكبير الذي خططت له قيادة الحزب والثورة للدفاع عن السيادة والمصالح الوطنية، ذلك المشروع الذي أعدَّت له قيادة الحزب وأمينه العام الإعداد الكفء من أجل حماية الأمة وتقدمها الحضاري والدفاع عنهما. أوَ ليست أهم معالمه المقاومة الوطنية العراقية، التي عمَّت تأثيراتها شعوب العالم قاطبة؟

وفي الخلاصة هناك وجهان للمشروع النهضوي للحزب في العراق:

-البناء الداخلي.

-ومواجهة العدوان الخارجي.

وبتكاملهما ترجم الحزب رؤيته وتجربته في بناء الدولة والثورة. وبالعناية بهما معاً تكامل دور الحزب السلطوي مع دوره الثوري.

ففي الوقت الذي كان الحزب يعمل، بقيادة صدام حسين، على تثوير السلطة باتجاهات تنموية حضارية، كانوا أيضاً يُعدون العدة من أجل مواجهة العدوان الخارجي على أسس لم يألفها النظام العربي الرسمي، ولم تألفها التجارب الثورية في العالم. فكانت أسس المواجهة في العراق الآن، من دون شك، قد استلهمت استراتيجية الكفاح الشعبي المسلح التي دعا إليها الحزب منذ اغتصاب فلسطين، وفي أنها أكثر مواقف الحزب تعبيراً عن مصداقية شعاراته، ومبدئية نهجه الوطني والقومي.

بالجمع بين جانبيْ: البناء في الداخل، ومواجهة عدوان الخارج، يكون حزب البعث العربي الاشتراكي، بقيادة صدام حسين، قد أرسى ليس أسس المشروع النهضوي الحضاري فحسب، وإنما أسس المواجهة التحررية أيضاً.

ولهذا السبب نرى أنه بعد أن دمَّرت قوى الشر والعدوان، أميركياً وصهيونياً وإيرانياً، ونهبت كل معالم المشروع النهضوي الحضاري في العراق، تستكمل محكمة عميلة بكل المقاييس مهمات التحالف المذكور، وبأوامر منه، اغتيال الرموز التي قادت تلك التجربة الفريدة، رمزاً تلو رمز، وكأنهم يتوهَّمون أنهم «يجتثون» أسساً بنى الرموز عليها استراتيجية النهضة والتحرير.

لقد بدأوا باغتيال صدام حسين، ومروا باغتيال برزان التكريتي وعواد البندر، وهم يعيدون النظر بالحكم الصادر بحق طه ياسين رمضان، وقد لا تتوقَّف جرائمهم عند تلك الحدود.

ولكنهم... جهلوا أن المؤسسة الحزبية، التي أنجبتهم، ستنجب أمثالهم، وسيتأكدون من أن ما يفعلونه ليس أكثر من وهم بائس، ستذروه زنود البعثيين والمقاومة الوطنية العراقية، وستجعله هباءً منثوراً.

وسينتصر مشروع النهضة القومية بكل أبعاده: النهضة الحضارية والنهوض التحرري، وإن غداً لناظره قريب.